

الدُّويلة السورية الموازية: الفرقة المدرّعة الرابعة

تاريخ الفرقة وتركيببتها وأدوارها الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية

أنصار شحود

مهند أبو الحسن (باحث مساعد)

جدول المحتويات

مقدمة

لطالما سعى العسكر في سوريا إلى السيطرة على المجتمع والتحكّم به، حتى أن المؤسسة العسكرية وتشكيلاتها، وبالذات «وحدات النخبة»، ساهمت بشكل كبير في صياغة التفاعل بين النظام والمجتمع، وذلك من خلال عسكرة المؤسسات المدنية كالمستشفيات والمدارس ...إلخ. وجسّدت تلك الوحدات صورة القوة المُطلقة للنظام في الوعي السوري العام، وكانت لعقود طويلة موضوعاً للشائعات والحكايا بين السوريين، هي وقادتُها الذين يتم انتقاؤهم حصرياً بناءً على روابطهم العائلية أو المصلحية مع عائلة الأسد. ولكن اندلاع الاحتجاجات في سوريا منذ 2011 أتاح الفرصة للعمل على كشف مفاهيم مغلوطة عن هذه الوحدات، وبناءِ فهمٍ مختلف عن البنى التنظيمية والهيكلية لها وعن سياساتها التعبوية. بالرغم من ذلك، نادراً ما لامست الأوراق البحثية الكيفية التي أثّرت فيها الحرب على البنى التنظيمية لهذه الوحدات، وعلى تكتيكاتها في التجنيد والتعبئة. فما هي الأسباب العميقة للتغيير في أدواتها؟ ومتى ولماذا بدأت هذه الوحدات بالاستعانة بالمجموعات شبه العسكرية/الميليشيات المحلية لاختراق المجتمعات عبر تعبئة المدنيين المحليين؟ وكيف عكست هذه التغيرات تَحوُّلَ دور الوحدات في الحرب وتوازنات القوى؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها ستتعامل هذه الورقة مع الفرقة الرابعة كحالة دراسية، تتأتّى أهمية دراستها من قدرتها على ممارسة هيمنة غير مسبوقة على جزء كبير من الموارد العسكرية والاقتصادية، بما فيها نشاطات اقتصادية غير شرعية (مخدرات، سوق سوداء)، مما أثر بشكل ملحوظ على الأمان الاجتماعي للمدنيين.

كما برزت الفرقة الرابعة كشريك لا غنى عنه لحلفاء النظام الخارجيين، لكن الديناميات التي حكمت هذه الشراكات ما زال يلفها بعض الغموض، وبالتالي يبرز سؤال: متى بدأ هذا الغموض ولماذا؟ أيضاً، تُسلّط هذه الورقة الضوء على آليات هذه التحالفات، في محاولة لفهمها وتقييمها.

وللقيام بذلك، قمنا بتحليل بيانات المصادر الأولية، كالمقابلات الإثنوغرافية مع خمسة وعشرين عنصراً من الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والمخابرات والميليشيات وغيرهم، بالإضافة إلى المعلومات المُستخلَصة من مذكرات وأبحاث وتقارير إعلامية وبيانات مفتوحة المصدر حول دور هذه الوحدة النخبوية في نظام الأسد.

وقد تمت مناقشة النتائج في ثلاثة أقسام:

في القسم الأول سنتناول بالتفصيل الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية لظهور الفرقة الرابعة، وتركيبتها الاجتماعية. ويحلل هذا القسم أيضاً دور الفرقة على المستويين الموضعي (micro) والكلّي ((macro وفق محاور مختلفة: السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. وسنناقش كيف كانت أشكال التجنيد والتعبئة عاملاً جوهرياً في قدرة الفرقة على الانتشار والمواجهة أثناء النزاع، وكيف أدَّت هذه الأشكال إلى تغيير جذري في الصفة المميزة لهذه الفرقة، أَلا وهي نخبويتها. بالإضافة إلى أهمية تجنيد الميليشيات شبه العسكرية في تأمين النمو الاقتصادي للفرقة وفوائده، دون أن نغفل أن الفرقة لا تمارس السيادة الاقتصادية بقدر ما أَنَّ لها نفوذاً في جميع جوانب الاقتصاد في سوريا تقريباً.

في القسم الثاني، سنستكشف موقع الفرقة في النظام السوري على المستوى الموسّع، عبر تحليل علاقات الفرقة مع أجهزة النظام وحلفائه، وكيف أصبحت الفرقة فاعلاً ديناميكياً يحافظ على علاقاته مع الحلفاء بناءً على المنفعة والمصلحة والسلطة. بينما على المستوى المَوضعي الأدق، ركزنا على السِيَر الذاتية لبعض قيادات الفرقة الذين يُعتقَد أن لهم الدور الأبرز في رسم سياساتها وبُروز أدوارها الحالية، والهدف من التركيز على البعد الشخصي هو فهم مدى تأثير النشأة الاجتماعية في تحصيلهم الوظيفي ومستويات ارتكابهم للعنف.

في القسم الثالث، سنتناول عدة سيناريوهات لفترة ما بعد الحرب، مركزين على تأثير الفرقة الرابعة على اقتصاد ما بعد الحرب وإعادة ترميم النظام.

وأخيراً، في الخاتمة، سنُلخّص طروحاتنا والقضايا الإشكالية التي نرى أنها أعاقت، حتى الآن، فهم دور الفرقة الرابعة في سورية اليوم.

القسم الأول

التاريخ والبنية

سرايا الدفاع وأصول الفرقة الرابعة

ورد في المقدمة أن تأثير الفرقة الرابعة يتجاوز الدور التقليدي للفرق العسكرية. ومع ذلك، تشكل مجموعة من الألوية المُدرَّعة مرتكزاً لهوية الفرقة الرابعة كتشكيل نخبوي وسلطوي في الجيش السوري. يقودُ على هذه الألوية عالية التجهيز والتدريب، والتي دُرِّبَت على أيدي السوفييت عند تأسيسها، ضباطٌ من الطائفة العلوية وأقاربٌ لعائلة الأسد في الغالب.

تعود جذور الفرقة الرابعة كقوة نخبوية إلى «سرايا الدفاع عن المطارات»، أو الوحدة 569 التي تأسست قبل حكم حافظ الأسد. شُكّلت سرايا الدفاع في الأصل من قبل اللجنة العسكرية وقائدها وزير الدفاع السابق محمد عمران في العام 1963، بعد الانقلاب الناجح لحزب البعث السوري.[1] أدركَ عمران الحاجة إلى قوة عسكرية ذات ولاء، ومُعدَّة جيداً لحماية النظام حديث النشأة وحماية بنيته التحتية، في بيئة سياسية غير مستقرة تميزت بالانقلابات الكثيرة.

هكذا ولدت الوحدة 569 في خضّم المنافسة الداخلية على السلطة، وأصبحت قوة خاصة مستقلّة يوجهها عمران لضرب الخصوم السياسيين داخل الحزب وخارجه، وبذلك كانت هذه الوحدة جهاز دولة غير تقليدي يُعبّر عن طموح عمران السياسي وعن الطبيعة الاستبدادية لنظام البعث السوري.

عُزل عمران من مناصبه داخل اللجنة الحزبية والعسكرية في كانون الأول 1964 إثر خلافه مع اللجنة العسكرية بعد تحالفه مع القيادة القومية،[2] ليُغتال لاحقاً في مدينة طرابلس اللبنانية عام 1972.[3] وأُوكلت قيادة الوحدة في

---

[1] Sami al- Moubayed, Steel and Silk: Men and Women Who Have Shaped Syria 1990-2000 (Seattle: Gune,2006), 156. Partick Seale, Maureen McConville, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 1988), 151.

[2] سامر الموسى، سامر الموسى: تلاتماية ورقة ورز ومرقة ..الوحدة 569 .. سرايا الدفاع، موقع التاريخ السوري المعاصر.

[3] Hannah Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1989), 258. Partick Seale and Maureen McConville, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East, 183-184.

العام 1965 إلى نائبه الملازم رفعت الأسد شقيق وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد. وبحلول العام 1970 استولى حافظ الأسد على الرئاسة، ليتم توسيع سرايا الدفاع بشكل كبير تحت قيادة رفعت الأسد.

احتلّت سرايا الدفاع دوراً محورياً داخل الجهاز القمعي للنظام فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وهي الفترة التي تُعتبر الأكثر اضطراباً في عهد حافظ الأسد، فشاركت في قمع المعارضة مُمارِسةً العنف الممنهج والعقاب الجماعي بحق المدنيين، حيث ارتكبت مجازر واسعة في حلب واللاذقية (1979) وسجن تدمر (1980) وحماة (1982) وغيرها.[4]

تألّفت سرايا الدفاع تحت قيادة رفعت الأسد من خمسة ألوية تمركزت في الغالب داخل دمشق وضواحيها، مما يخدم الهدف المنوط بها وهو الدفاع عن النظام ضد التهديدات الداخلية والخارجية. وخدم تحت لواء سرايا الدفاع حوالي 30 ألف مقاتل ميليشياوي انتشروا في دمشق وحلب وحماة والساحل. تم تجنيد النسبة الغالبة من ضباط سرايا الدفاع ونواتها المقاتلة من المجتمعات العلوية والإسماعيلية المُهمَّشة في الساحل، بينما كان معظم عناصر الميليشيات شبه العسكرية من علويي حمص وحماة وأكراد حلب وغيرهم.[5]

إلا أن رفعت اعتمد أيضاً على أبناء الطائفة المرشدية، مستفيداً من علاقة الصداقة التي تربطه مع ساجد المرشد (ابن سليمان المرشد). وكان لهذه العلاقة فيما بعد دورٌ في إفشال انقلاب رفعت الأسد وإقصائه من السلطة. وبعد النزاع الأخوي الذي انتهى بنفي رفعت الأسد في العام 1984 إثرَ محاولة انقلابية فاشلة، تم فعلياً حل سرايا الدفاع بتفكيك النسبة العظمى من تشكيلاتها ونقلها إلى القوات الخاصة (الفرقتان 14 و15)، وإلى الحرس الجمهوري الجديد الذي، ومنذ تأسيسه في العام 1976، كان الحرسَ الشخصي للنخبة الأسدية، ويخضع لأوامر الرئيس مباشرة. وتم تسمية ما تبقى من قوات سرايا الدفاع، البالغ عددهم حجم فرقة، باسم الفرقة الرابعة.[6]

---

[4] Report from Amnesty International to the Government of Syrian Arab Republic, Amnesty International, New York, 1983, 35-39; Hannah Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics, 273-275.

[5] David Mcdowall, A Modern History of the Kurds (London, New York: I.B. Tauris, 2004), 477; James A. Paul, Human Rights in Syria (Middle East Watch Report, September 1990), 50.

[6] Partick Seale, Maureen McConville, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East, 433-435.

الفرقة الرابعة؛ فاعل ميكافيلي بديناميات طائفية

قادت سرايا الدفاع عسكرياً وأمنياً حملةَ النظام القمعية العنيفة في المواجهة الإيديولوجية والسياسية بين حافظ الأسد وجماعة الإخوان المسلمين، إذ روّجت قوات رفعت الأسد في الخطاب السوري العام لإيديولوجيا بعثية إقصائية قائمة على معاداة الإسلاميين والعقاب الجماعي للمدنيين، وتزّعمت سرايا الدفاع عملية تدمير حماة في العام 1982 في استعراض لعنف جماعي عشوائي أدّى إلى موت آلاف المدنيين.[7]

كان لعنف نظام البعث بين العامين 1976 و1982، وبالتحديد مجزرة حماة، تأثيرٌ طويل الأمد على المجتمع السوري، فقد طارد شبحُهُ الكثيرين ممن عاشوا رعب أن يرتكب الأسد «حماة ثانية»[8]. وبعد انقضاء تلك المواجهة المفتوحة تَحوَّلَ نظام الأسد إلى استخدام أجهزة قمعية ذات طابع سرّي، ولكنها عنيفة بقدر مساوٍ أو ربما أكثر عنفاً من سرايا الدفاع، فزاد من اعتماده على أجهزة أمنية واستخباراتية منضبطة ومتنافسة، قادرة على ممارسة القمع الممنهج وإخضاع المجتمع من خلال المراقبة الجماعية والاعتقال والتعذيب.[9] وبالتوازي، أصبح نمط هذا الجهاز القمعي العنيف أيضاً جزءاً لا يتجزأ من النمط المميز للفرقة الرابعة منذ تأسيسها في العام 1984.

وعلى الرغم من أن قيادة الفرقة الرابعة مُنحت لضباط يُشكل علويون نسبتهم العظمى، بُنيَت وحدات النخبة في الفرقة وفقاً لتسلسل هرمي وقيادي يجعلها أقلَّ طائفية معلنة من سابقتها، سرايا الدفاع، المشهورة بسوء الانضباط[10]. ويمكن إرجاع انخفاض الطائفية المُعلَنة هذا إلى ضرورتين سياسيتين؛ أولاهما التلاعب بالجماهير لقبول الخطاب العلماني للنظام، والثاني تبني بشار الأسد نفسه لهذا السلوك الميكافيلي، إذ أضحى تقليصُ الطائفية في الخطاب العام ضرورة لمطابقة صورة قيادته التي تحث رجال الأعمال السنّة على المشاركة بشكل أكبر في شبكات أعمال السلطة.

---

[7] Hannah Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics, 273-275.

[8] Salwa Ismail, The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria (New York, Cambridge University Press, 2018), 1-9, 27-20, 54-59.

[9] عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، 123-124;

[10] Interview with the 4th Division paramilitary commander, June 2021.

وقد تم الزج بالفرقة الرابعة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بانتقائية، وتم استخدامها كقوة صدمة قادرة على «ضبط» مناطق ذات خصوصيات إثنية أو اجتماعية أو أقلّياتية عانت دائماً من حساسيات ومظلوميات ذات أبعاد اقتصادية وتاريخية. وبالتالي أُوكلت إلى الفرقة مهمّات قمع الاضطرابات الاحتجاجية المحلية، كالنزاع بين الدروز والبدو في السويداء عام 2001، والخلاف بين العلويين والاسماعيليين في مصياف عام 2005، كما زُجَّت ضد المجتمعات الكردية المهمشة في القامشلي عام 2004[11]. لكن هذه التدخلات، بما استعرضته من قدرة الفرقة الرابعة على القمع العنيف للاحتجاجات، لم تكن عنيفة وطائفية بقدر مساوٍ لقمع «فترة الأحداث»، وهي التسمية الموارِبة لفترة المواجهات العنيفة بين العامين 1976 و1982، والتي لعبت فيها سرايا الدفاع دوراً رئيسياً مماثلاً.

إن فهم الاختلافات ذات الطابع الإيديولوجي الفئوي بين الفرقة الرابعة بالمقارنة مع سرايا الدفاع مهمٌ لعدة أسباب:

أولاً؛ تعكس هذه الاختلافات تغييرات مهمة على المستوى الكلي داخل النظام السوري ودولته (أنماط الإدارة).

ثانياً؛ على مستوى الفرقة، وهو غالباً ما تم التغاضي عنه فيما نُشر حول هذا الموضوع، فإن أوجه التشابه بين الاثنتين من حيث الممارسات الاعتيادية للقوة والوحشية بغرض فرض سيطرة النظام لا تعني أن الفرقة الرابعة تشكل استمراراً تاماً لسرايا الدفاع ودورها وهويتها الطائفية الواضحة. فمنذ اندلاع الصراع في العام 2011، كانت الفرقة الرابعة فاعلاً ميكافيليّاً ذا ديناميات طائفية، زَجّه نظام الأسد استراتيجياً وعملانياً للتلاعب بالنسيج الاجتماعي السوري المعقد. فاستثمرت الفرقة في الانقسامات الطائفية القائمة في بعض الأماكن، ما أدى إلى تأجيج المظالم المحلية بهدف دفع المعارضة للتطرّف. بينما في مناطق أخرى، وبعيداً عن الاسترشاد بإيديولوجيا طائفية ثابتة، قامت الفرقة الرابعة بتجنيد حثيث لشباب من الطائفة السنّية.

البنية

أضحت الفرقة الرابعة اليوم لاعباً يصعب تعريفه، وشبكةً معقدة لا يمكن حصرها استطاعت اختراق معظم القطاعات الرسمية وغير الرسمية للدولة والمجتمع السوريين. سيتناول الجزء القادم من هذه الورقة تفصيلياً دور الفرقة الرابعة في الحرب الأهلية السورية، مُستعرِضاً عمليات الفرقة العسكرية والاقتصادية على حد سواء. ومن

[11] نجاة عبد الصمد، منازل الأوطان، سلسلة شهادات سورية. ونور مارتيني، في ذكرى انتفاضة القامشلي تتواصل فصول الحكاية.

أجل الوصول إلى فهم ذلك، لا بدّ من تحديد أهمية التغييرات التي أحدثتها الحرب في بنية الفرقة واستراتيجياتها في التجنيد ممّا عزّزَ دور النظام. وتحديداً، لا بدّ من فهم ظهور الميليشيات شبه العسكرية المُلحقة بالفرقة، وهذا توسع استراتيجي فرضته الحرب ونَظَّمَه وسَيّرَهُ المكتب الأمني الذي يقوده غسان بلال.

قبل العام 2015

لتحديد البنية المعاصرة للفرقة، سيكون من المهم البدء من عناصرها البالغ تعدادهم حوالي 15 الى 20 ألف عنصر، موزعين على أربعة ألوية تشكل النواة النخبوية في الفرقة.[12]

وعلى عكس ألوية الجيش العربي السوري التقليدية، التي تملك عادة وظيفة نوعية (اختصاص) واحدة، تتكون الألوية (40 و41 و42 و138) متعددة الاختصاصات في الفرقة الرابعة من خمس كتائب لكل منها اختصاص ودور مختلف (تشمل القوات الخاصة والدفاع الجوي والمدفعية بالإضافة إلى المشاة). يلحق بكل كتيبة وحدات الإشارة والخدمة والشرطة العسكرية، كما يكون لكل كتيبة مكتبُ قيادةٍ ومكتبٌ أمني.

وعلى الرغم من انتشارها في كل مناطق سوريا، تتركز قوة الفرقة بالقرب من دمشق ومحيطها الغربي والجنوبي الغربي، حيث يتمركز اللواءان 40 و138 في المنطقة المرتفعة المحيطة بالمعضميّة ليُشرفا على ضاحية داريا، بينما يتمركز اللواءان 41 و42 حول قريتي يعفور والصبورة على بعد 10 كم تقريباً إلى الغرب من العاصمة دمشق [13]، ويقع المكتب الأمني للفرقة بالقرب من مطار المزة العسكري.[14]

وقد يكون التوصيف الأدّق للأفواج (333 و555 و666 و154) التابعة للفرقة هو أنها وحدات قوات خاصة، فالفوج 555 ذو التشكيل المشابه للوحدات الخاصة أو وحدات التدخل السريع يتمركز في المعضمية، وقد تم الزجُّ به غرب دمشق وحديثاً إلى الشمال من حماة، إلى جانب الفيلق 154 الذي هو وحدة مدفعية تتمركز في المعضميّة، إضافة

[12] Gregory Waters, The Lion and The Eagle: The Syrian Arab Army's Destruction and Rebirth, Middle East Institute, 18 July 2019.

[13] شهادات حول جحيم معتقلات الفرقة الرابعة. مركز توثيق الانتهاكات، أبريل (نيسان) 2013.

[14] Interview with intelligence agent, 17 July 2021.

إلى تواجده في الحسكة منذ ما قبل العام 2011 [15]. بينما يتمركز الفوج 333، وهو وحدة قوات خاصة، في الريف الشرقي لمدينة سلمية. وأخيراً الفوج 666، الذي تم تأسيسه في العام 2014 كفوج تكتيكي، ثم أُعيد تنظيمه ليصبح وحدة مشاة انتشرت في حمص ودرعا.

بالمحصلة، على مستوى الانضباط والتجهيز والتدريب والقدرات، تمثل نواةُ الفرقة الرابعة من ألوية وأفواج بعضَ أكثر التشكيلات نخبوية في المؤسسة العسكرية السورية.

وبالتوازي مع هذه التشكيلات، هناك مكتب الفرقة الرابعة الأمني الذي توسَّعَ كثيراً في العقدين الأخيرين، والذي يعتبرُ التركيزُ عليه جوهرياً لفهم تأثيرات الفرقة الرابعة الحالية.

تأسَّسَ المكتب الأمني في العام 1990[16]، والتشكيلان الوحيدان اللذان يمتلكان مكتبهما الأمني الخاص هما الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، بينما تقوم المخابرات العسكرية بهذه المهمة في وحدات الجيش العربي السوري النظامية الأخرى.

ترأَّسَ اللواء غسان بلال المكتب الأمني منذ تأسيسه، ووظيفةُ هذا المكتب هي مراقبة وضبط عناصر الفرقة (يلحق بكل تشكيل من تشكيلات الفرقة الرابعة وحدة أمنية تابعة للمكتب)، بالإضافة إلى الحفاظ على أمن ضباط الفرقة وأمن المساكن التابعة لها وتأمين مرافقها وسلاحها. كما أن المكتب يلعب دوراً بالغ الأهمية للنظام في جنوب سورية، حيث يقوم بالاستطلاع وجمع المعلومات الاستخباراتية عن المناطق الحدودية المحاذية للأردن وإسرائيل.

وفي الفترة التي سبقت الحرب الأهلية، وتحديداً خلال النصف الثاني من العقد الأول لحكم بشار الأسد، لم يقتصر دور المكتب على الوظائف الأمنية والاستخباراتية، بل تجاوزها ليلعب دوراً في الاقتصاد السوري غير الرسمي. حيث كان دور المكتب مفتاحياً كي يجمع ماهر الأسد ثروة طائلة، له بشكل شخصي وللفرقة الرابعة على السواء.[17] لكن نشاطات المكتب الأمني الاقتصادية تعاظمت مع انطلاق الثورة في 2011. والآن، بعد عقد من ذلك التاريخ، أصبح مكتب الفرقة الرابعة الأمني لاعباً مركزياً في اقتصاد الحرب في سوريا، وبواسطة شبكة ضخمة من الفاعلين شبه

---

[15] Abdullah al-Ghadawi, The Fourth Division: Syria's Parallel Army, The Middle East Institute, 24 September 2021.

[16] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا، معهد الجامعة الأوروبية.

[17] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا، معهد الجامعة الأوروبية.

العسكريين واقتصاد الظل، مكّنَ المكتبُ النظامَ السوري من اختراق معظم المؤسسات الخاصة والعامة ومراكز الثروة والسلطة.

بعد العام 2015

عانت قوات الأسد خسائر فادحة خلال السنوات الأولى من النزاع السوري، وذلك لأسباب عدّة منها الفرار والانشقاق والدفع المتكرر بقوات الجيش السوري النظامية غير المؤهلة في المعارك. وفي خضمّ كل هذا أصبحت الوحدات شبه العسكرية، والتي تشكّلت عبر تعبئة ميليشياوية بواسطة وسطاء محليين، جزءاً عضوياً من آلة النظام العنفية والقمعية.[18] ويمتلك النظام تاريخاً طويلاً من الرعاية للّتشكيلات شبه العسكرية سواء داخل سوريا وخارجها، فقد قامت سرايا دفاع رفعت الأسد برعاية عدد كبير من الميليشيات الموالية لسوريا في لبنان وبالتحديد ميليشيا الحزب العربي الديمقراطي الذي كان يقوده رفعت عيد في مدينة طرابلس الشمالية.

أنشأ النظام السوري منذ العام 2011 فاعلين شبه عسكريين تحت مظلة الحرس الجمهوري سمِّيَت اللجان الشعبية للحرس الجمهوري، وعلى العكس مما تُورده الكثير من التقارير، قاتلت الفرقة الرابعة إلى جانب وحدات شبه عسكرية خلال السنوات الأولى من النزاع، إلا أن مكتب أمن الفرقة الرابعة لم يبدأ بالتعبئة الممنهجة لشبكات المجموعات شبه العسكرية حتى نهاية العام 2014 وبداية 2015.[19] وعند دراسة ظهور واستمرار تأثير الميليشيات التابعة للفرقة الرابعة، من المهم التمييز بين الميليشيات القتالية وما ستسميه هذه الورقة البحثية بـ «الميليشيات الاقتصادية شبه العسكرية».

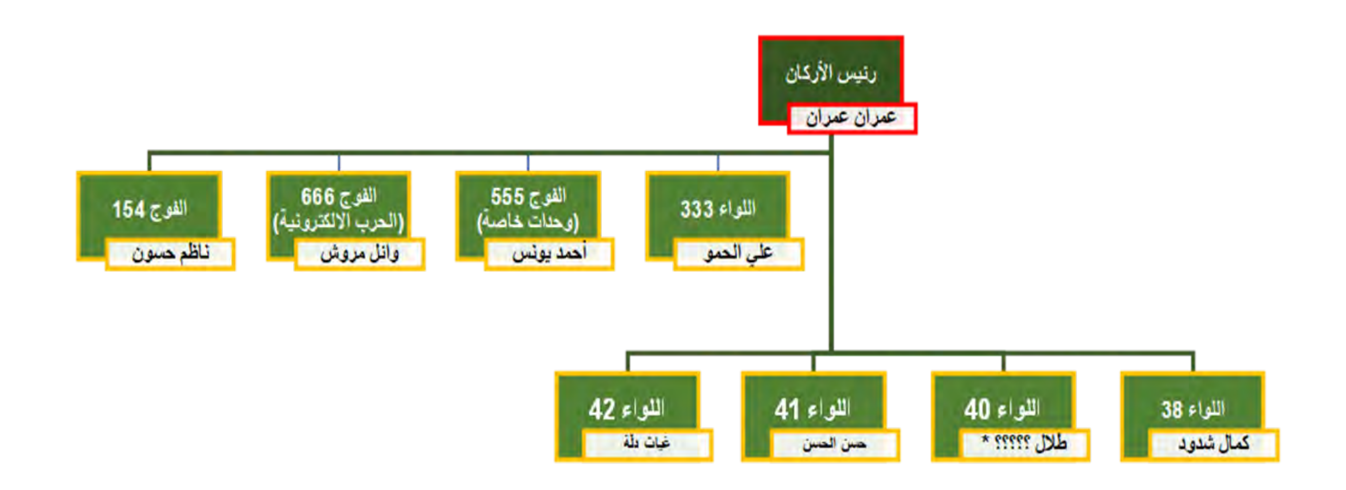
---

[18] ياسين الحاج صالح، في الشبيحة والتشبيح ودولتهما، موقع سوريا حرية 30 كانون الثاني (يناير) 2012.
Reinoud Leenders and Antonio Giustozzi, Outsourcing State Violence: The National Defense Force, 'Stateness' and Regime Resilience in the Syrian War. Mediterranean Politics vol.22, no.4 (October 2017): pp.157-180.

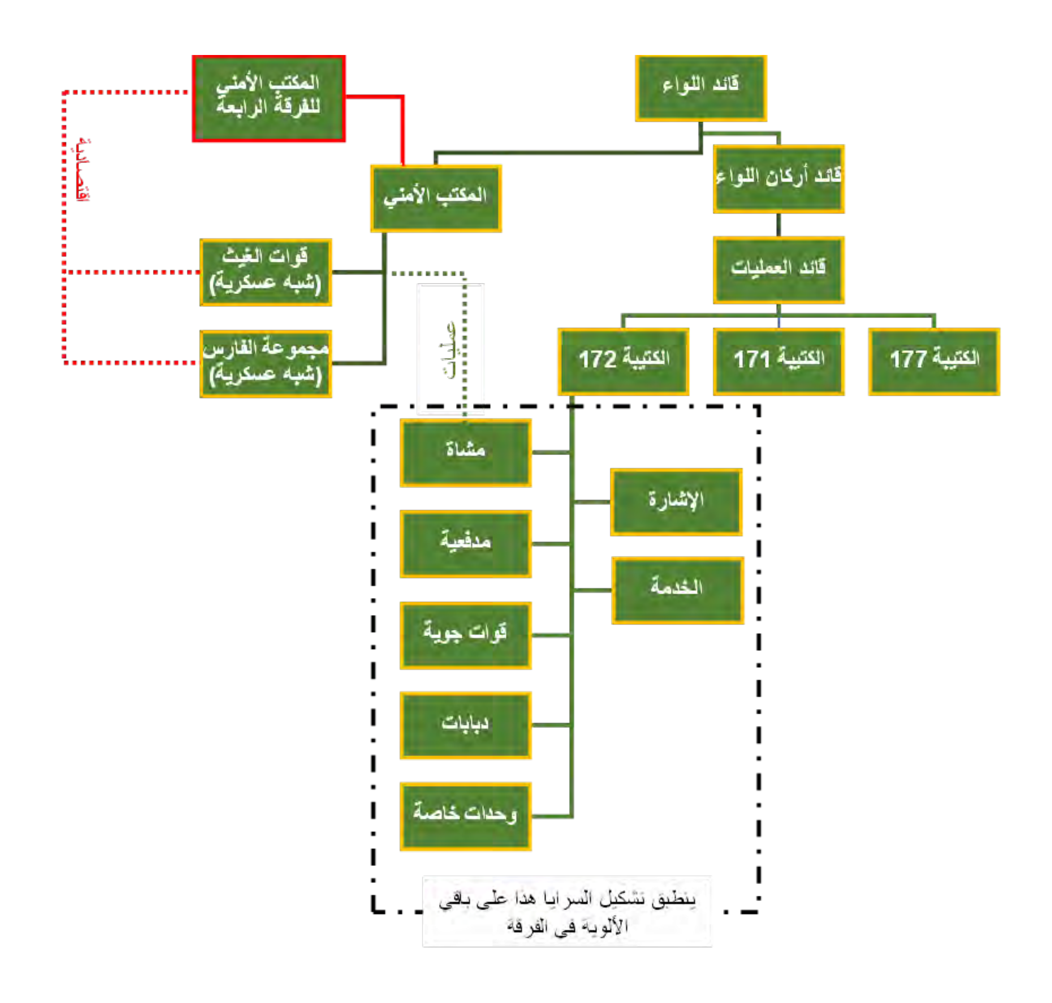
[19] مقابلة مع شيخ علوي وقائد ميليشيا، أيار (مايو) 2021. مقابلة مع قائد في ميليشيات الفرقة الرابعة، حزيران (يونيو) 2021. مقابلة مع ضابط في المخابرات العسكرية، تموز (يوليو) 2021.



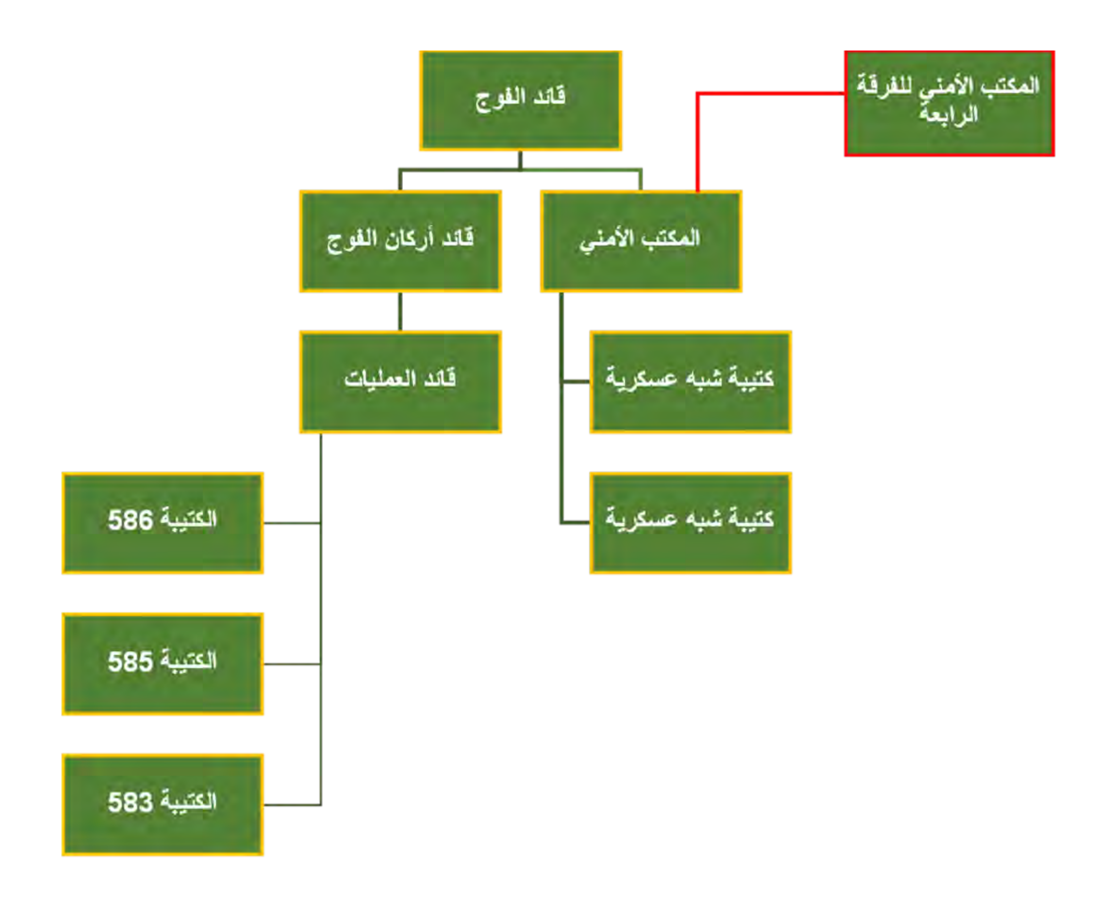
قيادة الفرقة الرابعة في 2022



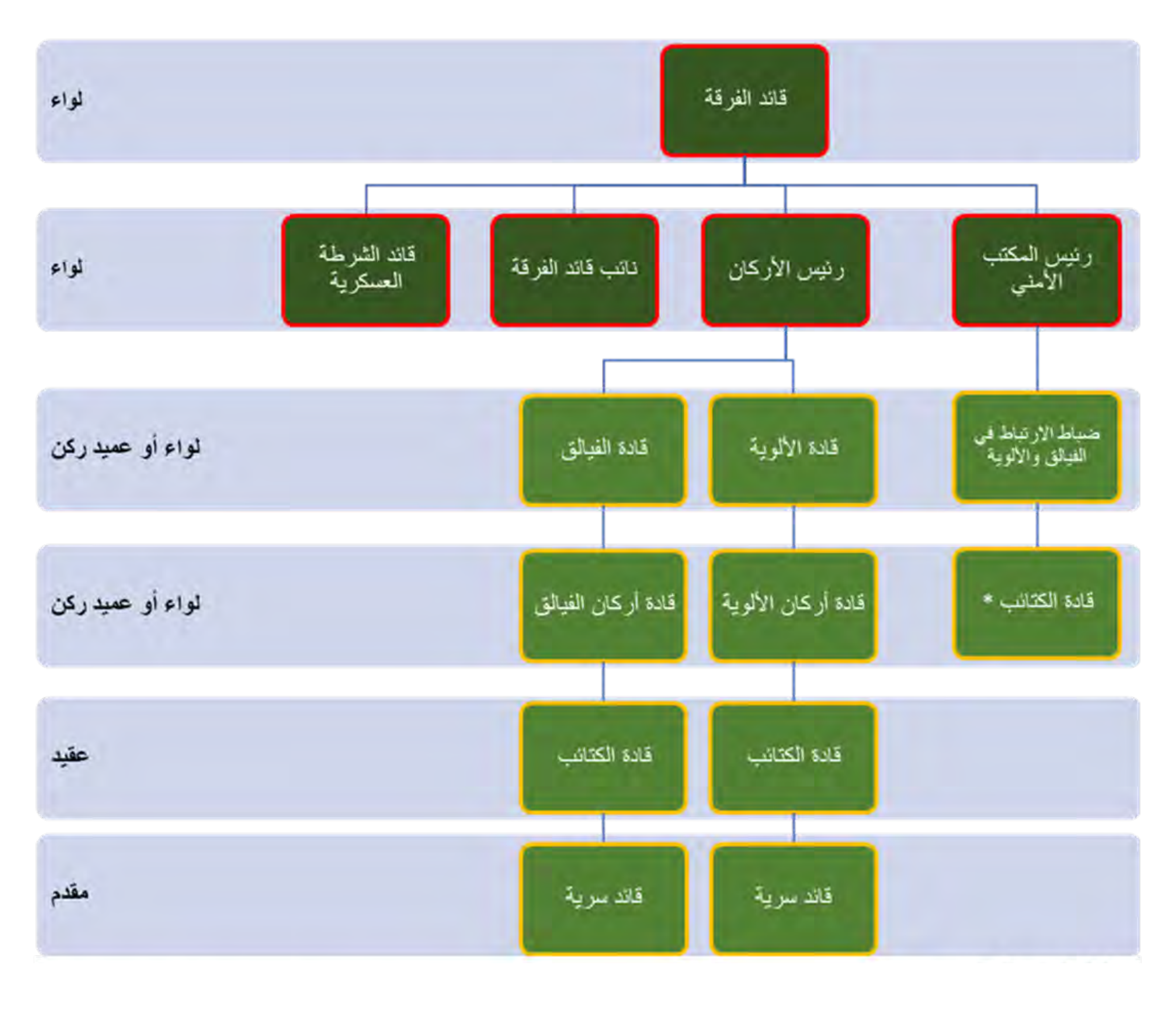
لم نستطع التوصل إلى كنية اللواء 40، وعبّر من قابلناهم عن غموض غير مفهوم يلف هذا الضابط. تجدر الإشارة في هذا السياق أن العميد أوس أصلان قاد اللواء 40 بين 2011 و2015، حاز من خلالها على سمعة ممتازة في المؤسسة العسكرية ومنشورات عناصرها على وسائل التواصل الاجتماعي. ثم تم تعيينه في 2015 كنائب قائد الفرقة. إلا أن وظيفته في الفرقة الرابعة وصلت نهايتها بعد ترفيعه لرتبة لواء ونقله ليتولى قيادة اللواء الثاني المقرب من روسيا. في منصبه الجديد، استطاع اللواء أصلان لعب دور الوسيط بين الفرقة الرابعة والروس.



تشكيلة اللواء: تنطبق هذه التشكيلة على اللواء 42 فقط الذي يضم كتيبتين شبه عسكريتين منتدبتين له من المكتب الأمني.



تشكيلة الفوج 555: تنطبق هذه التشكيلة أيضاً على الفوج 154 والذي يتكون من الكتائب 403 و406 و408، حيث يضم كل من الفوجين أيضاً كتيبتين شبه عسكريتين منتدبتين من المكتب الأمني.



تسلسل الرتب والمناصب

** استثناءات قليلة هنا قد تخرق هذا التسلسل، كحالة المقدم مهند غانم قائد الكتيبة 172 في اللواء 42 بسبب مسؤولياته القيادية العسكرية في قوات الغيث شبه العسكرية الملحقة باللواء.*

الميليشيات القتالية

كما سيُوضح القسم التالي، انتشرت الفرقة الرابعة منذ البدايات الأولى للانتفاضة والنزاع في مناطق متعددة. ولكن مع نهايات العام 2014، عانت الفرقة خسائر دراماتيكية في مواجهة معارضة يزداد تسليحها وتحصيناتها تطوراً،[20] فبدأت بتعبئة تشكيلات شبه عسكرية تدعم بها جبهاتها. وكي تتمكن من جمع هذه القوات، لجأت الفرقة الرابعة إلى المجموعات التي كانت قد نشأت في المجتمعات العلوية في حمص وسهل الغاب في حماة.[21] وكانت المجموعات شبه العسكرية الأولى التي تم دمجها في الفرقة الرابعة تتكون بشكل كبير من الموالين المتشددين، الذين تنظموا لمواجهة حركات المعارضة على المستويات المحلية، بالإضافة إلى بعض العلويين الذين امتلكوا حساسية ضد النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا.[22]

تُعَدُّ ميليشيا علي الشلّي والمجموعات المرتبطة بالشيخ العلوي حسن الحكيم مثالاً شديد الوضوح على ما سبق. كانت التشكيلات شبه العسكرية الأولى المُلحقة بالفرقة الرابعة من علويي حمص والسلمية (قرية: الصبورة) وشمال حماة (الغاب)، ويلقبون بـ «علويي الداخل» أو «علوية السهل»، قد تشكلت من قوات الشبيحة التي سلّحها النظام منذ العام 2011، وانتشرت تحديداً في المناطق التي تعاني أصلاً مظلوميات وتوتراً طائفياً. ازدادت الخبرات القتالية لهذه المجموعات، التي يشرف عليها مباشرة مكتب اللواء غسان بلال الأمني وتأتمِر بأمره، نتيجة قتالها كوحدات مشاة إلى جانب قوات الفرقة الرابعة المُنهكة.[23] وتمكّنت هذه الميليشيات، في الفترة الممتدة بين 2015 و2017، من لعب دور حاسم إلى جانب النظام في الضغط الكبير والعنيف على فصائل المعارضة في مناطق مثل درعا وحرستا واللاذقية وشمال حماة والغوطتين الشرقية والغربية.

---

[20] Gregory Waters, The Lion and The Eagle: The Syrian Arab Army's Destruction and Rebirth, Middle East Institute, 18 July 2019.

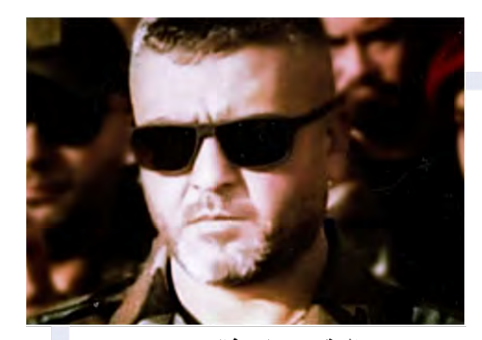
[21] كانت هذه المليشيات غالباً مجموعات شبه عسكرية مستقلة، غير ملحقة بالأجسام شبه العسكرية الأكبر كاللّجان الشعبية، شكلها في الغالب عسكريون متقاعدون كانوا قد خدموا في لبنان. مقابلة مع شيخ علوي وقائد ميليشيا ،أيار (مايو) 2021 .ومقابلة مع قائد مجموعة وحدات خاصة شبه عسكرية وشبه مستقلة ،حزيران (يونيو) 2018.

[22] مقابلة مع علي الشلّي، كانون الثاني 2019. مقابلات مع شيخ علوي وقائد ميليشيا، حزيران (يونيو) 2021.

[23] المصدر السابق نفسه.

تطور أسلوب المكتب الأمني في التجنيد والتعبئة منذ العام 2017، فلم تعد القوات شبه العسكرية التابعة للفرقة الرابعة تعتمد بشكل رئيسي على الميليشيات العلوية، بل أصبحت تضمّ نسبة غير قليلة من المجندين السنّة، وذلك من خلال استيعاب المقاتلين الفارين من الخدمتين الإلزامية و/أو الاحتياطية ومقاتلي المعارضة السابقين، بالإضافة إلى مطلوبين للجهات الأمنية أو العدلية لأسباب أخرى قد تكون جنائية للاستفادة من الحصانة التي يتمتع بها من يحمل بطاقة الفرقة الرابعة، وقد رأى النظام في ذلك طريقة يستردّ بها احتكارَه للعنف.[24] وأصبحت عمليات التجنيد هذه تدريجياً جزءاً من تشكيلات شبه عسكرية، ضمّت فيما بعد أيضاً شيعةً ودروزاً وإسماعيليين.[25]

والجدير بالذكر أن قوات الغيث، التي ذاع صيتها السيء بسبب دورها في معارك الغوطتين الشرقية والغربية، والتي يقودها العميد غياث دلّة إلى جانب قيادته للواء 42 في الفرقة الرابعة، زادت من معدلات تجنيدها لمقاتلين سابقين ومجموعات سابقة في المعارضة ضمن جبهاتها، ومؤخراً زُجّت قوات الغيث إلى جانب مجموعات من اللواء 42 كرأس حربة لسحق التمرّد في درعا البلد وشمال اللاذقية وإدلب.



المقدم مهند غانم

المقدم مهند غانم، المعروف أيضاً بلقب «البرق»، قائد الكتيبة 172 في اللواء 42 وقائد عمليات الكتيبة شبه الملحقة به.

---

[24] مقابلة مع قائد في مجموعة شبه عسكرية تتبع الفرقة الرابعة، حزيران (يونيو) 2021. ومقابلة مع مجموعة من مقاتلي مجموعة الحمزات شبه العسكرية التابعة للفرقة الرابعة، حزيران (يونيو) 2021.

[25] مقابلة مع أحد مقاتلي الفرقة الرابعة، شباط (فبراير) 2022. مقابلة مع مقاتل ميليشياوي سابق ضمن ميليشيا القاطرجي التي تم تشكيلها من قبل المخابرات العسكرية، كانون الأول (ديسمبر) 2021.

إن تَحوُّلَ تكتيكات التعبئة والتجنيد في الفرقة الرابعة باتجاه زيادة انخراط المقاتلين السنّة في التشكيلات شبه العسكرية ليس إلا انعكاساً لاستراتيجية النظام، التي تُعيد تموضع الفرقة بحيث تمنحه قدرة أكبر على التلاعب بالنسيج الاجتماعي والطائفي السوري.

وعندما بدأت كفة الصراع تميل لصالح النظام وحلفائه، وبدا أنهم يتجهون نحو سوريا «ما بعد الحرب»، لعبَ تجنيد الرابعة لمقاتلي المعارضة السنّة السابقين، والذين يملكون معرفة وعلاقات في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، دوراً في تمكين الفرقة من اختراق المجتمعات في تلك المناطق، والتي كانت غالباً تحت سيطرة فصائل معارضة.[26] وبذلك عملت القوات شبه العسكرية المقاتلة كما لو كانت «حصان طروادة»، وتسببت إما بالترغيب أو بالإكراه في تقويض التعاضد داخل المجتمعات التي تعاطفت مع المعارضة، وبهذا أضعفت قدرتها على المقاومة المجتمعية والسياسية.[27]

شهد العام 2018 تشكيل مجموعة الفارس التي ينتمي أغلب مقاتليها إلى الطائفة الدرزية، تحت قيادة المقدم فارس الكريدي عسكرياً وقيادة يعرب زهر الدين مدنياً. تتمركز المجموعة في جنوب سوريا، وتذرّعت بتقدّم داعش شرقي السويداء حتى تخترق المنطقة بينما كان النظام يحاول إنهاء حالة المقاومة المحلية للتجنيد الإجباري في السويداء.[28]

أدى تكتيك الفرقة الرابعة في تجنيد مقاتلي المعارضة السابقين إلى ردود فعل عنيفة من قبل بعض فصائل المعارضة التي ما تزال ناشطة، وعلى الخصوص في درعا، حيث أظهرت أنماط تجنيد الفرقة الرابعة نزوعاً أكبر نحو

---

[26] مقابلة مع قائد في مجموعة شبه عسكرية تتبع الفرقة الرابعة، حزيران (يونيو) 2021

[27] استهدفت استراتيجية تجنيد الفرقة الرابعة منذ العام 2013 المراهقين من الغوطة الشرقية ودير الزور ودمشق، ربما كان سبب هذا التركيز هو قدرة الفرقة الرابعة على إعادة صوغ هوياتهم ومعتقداتهم. مقابلة مع ضابط سابق في مكتب رئاسة الأركان، نيسان (أبريل) 2021.

[28] كان اختيار القائدين يهدف إلى احتواء الاختلاف السياسي والعقائدي بين المجتمعين الدُرزيين في السويداء وجبل الشيخ. لمعرفة المزيد عن تعقيد العلاقة بين النظام والدروز، يُرجى الاطلاع على: مازن عزي، دروز السويداء: جمر التنازع، الجمهورية.نت، 22 حزيران (يونيو) 2015. وأيضاً:

Mahmoud al-Lababidi, The Druze of Sweida: The Return of The Regime Hinges on Regional and Local Conflicts, Middle East Directions, 2 September 2019.

تجنيد مقاتلي المعارضة السابقين الذين كانوا جزءاً من «اتفاقات المصالحة»، فكانت أغلب الهجمات والاغتيالات ضد عناصر الفرقة الرابعة تستهدف هؤلاء المقاتلين «المرتدين».

القسم الثاني

اقتصاد الفرقة

اقتصاد شبه العسكرَة: من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الموازي

السمة المميزة للفرقة الرابعة اليوم هي التطور التلقائي لسياساتها الاقتصادية في شَكليها: اقتصاد الظل والاقتصاد الموازي. فقد شهد الاقتصاد السوري منذ العام 1991 تحولاً باتجاه الخصخصة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل تدريجي. حقن المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1991 الذي أصدره حافظ الأسد جرعة محدودة من اللبرلة في الاستراتيجيات الاقتصادية، إذ فتح المرسومُ نافذةً للتقدم الاقتصادي والنمو من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى سمح بنشوء شبكات اقتصاد ظلّ قائمة على الشراكة بين شخصيات أمنية وعسكرية من جهة وطبقة رجال الأعمال المدنيين (حلب ودمشق) من جهة أخرى[29]. وكان هذا التحالف ضرورة بسبب سيطرة العسكر، وتحديداً الضباط في المناصب الحساسة، على قطاعات استراتيجية مثل التبغ والصناعات الدوائية والعقارات وغيرها، مما أرغم رجال الأعمال على شراكة لا مفر منها.

نما اقتصاد الظل بعد العام 2000 بسبب استراتيجيات بشار الأسد النيوليبرالية الانتقائية، التي تميزت بالخصخصة والشخصنة. وأدت هذه الاستراتيجيات الى تركيز الثروة في يد فئة تعتمد بشكل أساسي على علاقاتها مع عائلة الأسد. وبينما ظهر تأثير العائلة على السطح بشكل فجّ، قامت الفرقة الرابعة بخلق شبكة وسطاء من رواد الأعمال شهدت استثماراتُهم ازدهاراً ملحوظاً بعد العام 2008 إثر ارتقاء ماهر الأسد لقيادة الفرقة.

شملت اهتمامات قادة الفرقة الرابعة الاقتصادية العديد من المجالات، أهمها: الصناعة (التعدين بجميع أشكاله)، والاستيراد والتصدير (التبغ والكحول... إلخ)، وتجارة المجوهرات، وشراكات تسمح للفرقة بالإشراف على شبكات الجريمة المنظمة المنخرطة في العديد من الأعمال غير المشروعة كتهريب الآثار وتبييض الأموال وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها.

ومن المهم رصد التغيُّر المرحلي الذي حدث عقب اندلاع الاحتجاجات عام 2011 في أنشطة الفرقة الرابعة الاقتصادية، وذلك لمعرفة نمو تأثيرها الاقتصادي وصولاً إلى الهيمنة بعد العام 2018. إذ ساهم النزاع وآثاره المدمرة،

---

[29] Linda Matar, The Political Economy of Investment in Syria (New York: Palgrave Macmillan, 2016), 5-20; Joseph Daher, Syria After the Uprisings: The Political Economy of State Resilience (London: Pluto Press, 2019).

إلى جانب عوامل أخرى أهمها مرونة النظام والتدخل الدولي، في تعاظم هذا التأثير الاقتصادي. فمنذ تأسيس مكتب الاستثمار التابع للفرقة الرابعة ،تميَّزَ اقتصادُها بأنظمة معقدة قابلة للتكيّف، تقوم على نموذج يجمع ما بين النخبوية الاقتصادية والميليشيات (السلطة والعنف). أنتجت هذه الثنائية ما يُعرف بـ »الاقتصاد الموازي،« الذي يشرف عليه ويديره المكتب الاقتصادي في الفرقة (القسم شبه العسكري) لتنفيذ خطط العمل.

استُخدِمَ مصطلح الاقتصاد الموازي «Para-economy» لأول مرة في كولومبيا، إشارة إلى الانتشار الواسع لرعاية الدولة أو رجال الأعمال لمجموعات شبه عسكرية محددة بغية تحقيق منافع اقتصادية،[30] حيث تعتمد هيئات اقتصادية على مجموعات شبه عسكرية لتنفيذ استثمار واحتكار واستغلال اقتصادي غير مشروع.[31] سينطبق هذا الوصف على الأسلوب الذي اتَّبعه النظام باستخدامه لرجال أعمال يرعون مجموعاتهم الاقتصادية شبه العسكرية للسيطرة على اقتصاد الحرب (وما بعد الحرب) في سورية. والفرقة الرابعة، وتحديداً مكتبها الأمني، أحدُ أهم الفاعلين في الاقتصاد الموازي في سوريا، وهي فاعلٌ يحقق ثروة كبيرة لعائلة الأسد ونُخبتها المنتقاة وللفرقة نفسها.

لتحقيق هدفها، تابعت الفرقة الرابعة سياسَتها المذكورة أعلاه حتى العام 2016، فتشاركت مع فاعلين في الاقتصاد الموازي ورجال أعمال لإعادة استثمار الأموال غير المشروعة في الاقتصاد السوري الرسمي. وعملت شبكة الوسطاء الاقتصاديين بين الفرقة والمجموعات شبه العسكرية، بحيث تشارك هذه الشبكة المعلومات والمصادر مع الميليشيات، وتعمل على تعبئة العدد اللازم من العناصر لتنفيذ المهمة الموكلة إليها. يُذكَر أن العديد من رجال الأعمال هؤلاء تربطهم بالفرقة الرابعة علاقات وشراكات سابقة للحرب (مثل أيمن جابر ومحمد حمشو وخالد قدّور).[32] وبعضهم بدأ حياته المهنية بدعم من أجهزة المخابرات والفرقة الرابعة، ولذلك نجد لبعض منهم سجلاً إجرامياً (مهربين، تجار مخدرات... إلخ). فعلى سبيل المثال، تمت إدانة وسيط الفرقة سيء الصيت خضر طاهر (المعروف بـ أبو علي خضر) سابقاً بتهمة التهريب والقيام بأعمال غير مشروعة أخرى، ومع هذا لم يقضِ كامل

---

[30] Aldo Civico, The Para-state: An Ethnography of Colombia's Death Squads (Univ of California Press, 2016).

[31] Irene Pietropaoli, Business, Human Rights and Transitional Justice (New York: Routledge, 2020), 193.

[32] Ayman al-Dassouky, The economic networks of the fourth division during the Syrian conflict, European University Institute, January 2020.

فترة سجنه[33] بل عقدَ صفقة مع أمن الدولة وضابط أمن لجان الدفاع الوطني عام 2014. وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا الاستثناء مُنح له بسبب علاقته الوثيقة مع مهربي منطقة تل كلخ والحدود مع لبنان.

في العام 2017 أنشأت الفرقة قسماً خاصاً ملحقاً بالمكتب الأمني سمي لاحقاً «المكتب الاقتصادي للمكتب الأمني».[34] أدارَ هذا المكتب استثمارات الفرقة الرابعة ونشاطاتها الاقتصادية معتمداً على مجموعات شبه عسكرية يقوم برعاياتها، وهو ما يمكن الإشارة إليه بـ «الاقتصاد شبه العسكري». لكن نمط الاقتصاد شبه العسكري في الفرقة الرابعة يجمع أدواراً متناقضة، حيث يكون شركاءُ العمل موظفين لدى الفرقة في الوقت نفسه. ويتحمل قائد المجموعة شبه العسكرية مسؤولية إدارة العمل وتنفيذه مستعيناً بفريق من المتعاقدين مع الفرقة، لشغل وظائف كالموارد البشرية والمحاسبة وتحليل البيانات والحراسة وغيرها.[35]

وتتعدد أنشطة الاقتصاد الموازي على النحو التالي:

أولاً، النهب الممنهج (التعفيش): يُعتبر النهب عملية مُمأسسة وجزءاً عضوياً من حملة تدمير النظام السوري لوجود وذكريات المدنيين عبر نهب ممتلكاتهم وإعادة بيعها.[36] وكان التعفيش، في الوقت نفسه، عملية ساهمت في بناء وتأمين التمويل الذاتي للميليشيات والفصائل العسكرية. تم تنظيم التعفيش وفق دائرة اقتصادية قائمة على الطلب والتوزيع والتسويق، كما تطلَّبَ التعاون بين الوكالات وفاعلين آخرين (قوات شبه عسكرية، قوات مختلطة أو وحدات النخبة، ووسطاء تجاريين).[37] وتمتلك لجان التعفيش القدرة على تأمين القوة البشرية اللازمة لتنظيم وتنفيذ النهب الممنهج للأحياء والضواحي، التي يتم تجريدها من كل المواد التجارية والخردة المعدنية وأي شيء ذي قيمة (كالإلكترونيات والأدوية والأثاث المنزلي والثياب). كما قامت هذه اللجان بالإشراف على توزيع البضاعة المنهوبة بين الفرقة الرابعة وفصائل الجيش والمجموعات شبه العسكرية (في معظم الأحيان كانت لجان الدفاع

---

[33] مقابلة مع ضابط مخابرات، آب (أغسطس) 2021.

[34] مقابلة مع قائد في الفرقة الرابعة، آذار (مارس) 2021.

[35] مقابلة مع قائد مجموعة اقتصادية شبه عسكرية في الفرقة الرابعة، أيلول (سبتمبر 2019 (ونيسان (أبريل) 2021.

[36] هذا أولاً طرد مادي مادي وملموس – كما أنه استئصال وتطهير- للسكان المناهضين للنظام. ثانياً، هو فعل عالي الرمزية والأداء يعكس قراراً متعمداً فعالاً للوصول إلى »حل نهائي،« حتى لو كان تغيير الواقع الاجتماعي والديموغرافي السوري، ما يجعل الجانب الاقتصادي له (الذي رغم علاقته الوثيقة فإنه يبقى عرضياً) ناتجاً عن قرار »سياسي« تماماً.

[37] مقابلة مع قائد في الدفاع الوطني، تموز (يوليو) 2021.

الوطني والمجموعات شبه العسكرية التابعة لجمعية البستان). وأشرفت لجان فرعية منبثقة عن لجان التعفيش على نهب وإعادة بيع منهوبات محددة، كالتي اصطلح على تسميتها »لجان التعدين،« وهي امتداد للفرقة الرابعة مسؤولة عن النهب الممنهج للنُحاس والخردة المعدنية الأخرى. أشرف الممثلون المدنيون للفرقة الرابعة في هذه اللجان على نهب الخردة المعدنية، بحيث يُشحَن معظمها في نهاية المطاف إلى مصانع التعدين المملوكة لرجال أعمال مثل محمد حمشو،[38] الذي عُرِفَ على الدوام أنه وسيط تجاري يمثل ماهر الأسد شخصياً.

لم يعد يقتصر بيع المواد المنهوبة، لاحقاً، على كونه حلقة تكمل نمط الإنتاج الجديد المتشكل هذا، ولكنه ضرورةٌ تُعوِّضُ النشاطات الاقتصادية التي كان يمارسها هؤلاء الأفراد المهمشون قبل أن يصبحوا مقاتلين ميليشياويين. إذ أدى النزاع بطبيعة الحال إلى توقف العديد من النشاطات الاقتصادية مثل أنشطة عمّال البناء المياومين، والعاملين في الأسواق الشعبية، وسائقي التكسي والشاحنات، وموظفي الفنادق وقطاع السياحة… إلخ، ليتم تعويض بعض الفراغ الناتج في الاقتصاد الوطني الكلّي بواسطة الاقتصاد الجديد الناتج عن النهب والنشاطات غير المشروعة الأخرى. ومع هذا استثمر النظام في هذه النشاطات الاقتصادية كي يغذي الجوانب الطائفية للصراع، فنشأت أسواق البضائع المنهوبة التي اشتهرت باسم «أسواق السُنَّة» في الأحياء ذات التوتر الطائفي الحاد كحي الزهراء في حمص وحي المزة 86 في دمشق. وهكذا لم يقتصر دور نمط الإنتاج الجديد الناشئ على ملء بعض الفراغ الذي سببته الحرب في الاقتصاد الوطني، بل أيضاً لتغذية نمط الإنتاج هذا نفسه بإعطائه مشروعية طائفية واجتماعية.[39]

يلمع اليوم نجم رامي عبد الكريم حيدر أحد وسطاء أعمال الفرقة الرابعة، وهو عضو ميليشيا علوي من حي الزهراء في حمص، كان مندوباً للفرقة في لجنة التعدين. سُجنَ عبد الكريم في العام 2018 بتهمة الاختلاس من الفرقة، ثم أُطلق سراحه بعفو خاص في العام 2019، ليعود ويكون له الدور الفعّال في تنظيم احتفالات الانتخابات الرئاسية

---

[38] مقابلة مع ضابط سابق في هيئة الأركان، ومقابلة مع قائد في الميليشيات الاقتصادية شبه العسكرية التابعة للفرقة الرابعة، أيلول (سبتمبر) 2019.

[39] العربي الجديد، سورية.. شبيحة يبيعون أغراض الأحياء الثائرة في «سوق الحرامية»، http://bit.ly/3LYs4Cw

باسم مكتب أمن الفرقة الرابعة في العام 2021 بالتعاون مع أبو علي خضر. وكان هذا الحفل إعلاناً أيضاً عن تعاظم النفوذ السياسي والاقتصادي للفرقة بين العلويين في المناطق المُهمَّشة بشكل خاص.[40]

مع تَقدُّم النظام وسيطرته على أجزاء من مناطق سيطرة فصائل المعارضة في العام 2017، أُعطيَ نهبُ الخردة المعدنية مظلة قانونية على اعتبار أنه مرحلة تحضيرية ضرورية لإعادة الإعمار، وأُعطيت الميليشيات الاقتصادية التابعة للفرقة الرابعة الحق الحصري لاجتياح الممتلكات الخاصة المدمرة والمهجورة ومصادرة الخردة المعدنية منها. ولكن الامتياز كان حصرياً لنهب الخردة المعدنية، في حين حُظرت نظرياً سرقة الممتلكات الشخصية الأخرى وتم اعتبارها جريمة. لكن هذا الحظر بقي عبثياً، إذ تجاهلَ المكتب الأمني للفرقة الخروقات باعتبار أنها مسؤولية قائد المنطقة، لكن المكتب الأمني حرص، في الوقت ذاته، على توثيق الانتهاكات الواقعة بعناية بغرض استخدامها لاحقاً كإجراء تأديبي لبعض أعضاء الميليشيات إذا اقتضت الحاجة. هذا التكتيك الميكافيلي يميز أساليب العمل الأسدية، اتبعه حافظ الأسد، قبل بشار، دائماً، فكان يسمح لأتباعه وأعوانه بالانخراط في أنشطة فاسدة بينما يحتفظ بملفات وتوثيقات وتسجيلات هذه الأنشطة ليستخدمها ضدهم عند الضرورة.

ثانياً، رسم المرور (التعبير): شكلت الحواجز نموذجاً مُخطَّطاً لعنف النظام المنظّم ضد المدنيين، الذين طالما تعرضوا للإهانة والضرب والخطف عليها. كما ساهم نظام الحواجز في إثراء أجهزة النظام وميليشياته ووسطاء أعماله عبر الترهيب أو الابتزاز، اللذين كانا يُمارَسان على الحواجز. وأطلق اسم »تعبير« على عملية فرض ضريبة مرور على الأفراد وواردات الشركات والكيانات وعلى عمليات شحن البضائع عبر الحواجز، وعليه يمكن اعتبار التعبير أحد أهم أنماط الاستغلال الاقتصادي في سوريا. بدأت هذه العملية أولاً عندما كان صقر رستم قائداً للدفاع الوطني في حمص في 2013، وانتهت بأن تصبح الفرقة الرابعة ومجموعاتها شبه العسكرية ووسطاؤها التجاريون المستفيدَ الحصري من هذه الممارسة في العام 2021. إذ تموضعت حواجز الفرقة الرابعة في جميع المناطق السورية، وبشكل خاص على الطرق الواصلة بين المحافظات والطرق الاستراتيجية ومداخل المدن والبلدات. عملت الحواجز بممارستها للتعبير كنقاط جمارك غير رسمية لتحصيل الإتاوات، فأصبحت حواجز الفرقة الرابعة بالنسبة للعديد من المدنيين مُعادلاً للإذلال، وأحد أسباب الفقر والجوع نتيجة اضطرارهم لدفع »المترتب« عليهم على هذه الحواجز كلما احتاجوا عبورها.

[40] مقابلة مع أحد المقربين من عبد الكريم، تموز (يوليو) 2021.

لم يقتصر الأمر على المدنيين العاديين، بل أصبح رجال الأعمال وأصحاب الشركات مجبرين أيضاً على دفع مبالغ مالية عن كل شحنة تعبر الحواجز تحت التهديد المباشر بمصادرتها في حال الامتناع. يتم احتساب قيمة التعبير بناء على وزن الحمولة ونوع محتواها، بغض النظر عن مصدرها (بضائع نظامية أو مهربة) أو صاحبها (جهة ربحية أو غير-ربحية). نذكر على سبيل المثال رجل الأعمال حسام القاطرجي أحد وسطاء المخابرات العسكرية، والذي ذاع صيته بسبب تهريبه النفط بين مناطق سيطرة داعش سابقاً ،مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية حالياً ، ومناطق النظام. اتفق القاطرجي مع الفرقة الرابعة على دفع ما يعادل 30 بالمئة من قيمة كل قافلة أو حمولة تمرّ على حواجزها الواقعة تحت إدارة أبو علي خضر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشائعات التي تم تداولها مؤخراً عن تهميش أبو علي خضر لا أساس لها من الصحة، حيث ما زال الأخير رجل أعمال عملاقاً يتمتع بحماية خاصة من الفرقة الرابعة والمخابرات العسكرية.

نسخة عن دفتر حسابات أحد الحواجز، تُظهر العائدات المادية اليومية للحاجز مُقدَّرة بالليرة السورية. يدير هذا الحاجز (بحسب تاريخ النسخة) ثلاثة وسطاء تجاريين هم أبو علي خضر وأبو علي يوسف وأبو أسد، إلى جانب الفرقة الرابعة والاستخبارات العسكرية.

خاص / معبر الصالحية

يوم الأحد تاريخ

م	رقم السيارة	نوع السيارة	اسم السائق	الحمولة	الزبون	السعر	الوجهة (من)	الوجهة (إلى)	ملاحظة
1				[illegible]		٢٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
2				[illegible]		٢٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
3	١٢٥٨٧٥	[illegible]		[illegible]		٦٠/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
4				مواد غذائية تجارية		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
5				مواد غذائية تجارية		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
6				[illegible] مستعمل		١٥/٠٠٠	دير الزور	الجزيرة	
7				مواد غذائية تجارية [illegible]		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
8				[illegible] كغ		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
9				شاحنة ألبسة جديدة ١٧ كغ		٢/٥٠٠	الجزيرة	دير الزور	
10	[illegible]	دراجة نارية		عبور دراجة نارية مستعملة		١٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
1	[illegible]	دراجة نارية		عبور دراجة نارية مستعملة		١٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
1				ألبسة جديدة /١٦/ كغ		٨/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
	[illegible]	دراجة نارية		عبور دراجة نارية مستعملة		١٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
				ألبسة جديدة ٦ كغ		٣/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
				اسطوانة غاز فارغ [illegible]		٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
				ألبسة جديدة ١٦ كغ		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
		[illegible]		[illegible] فارغ		٥/٠٠٠	دير الزور	الجزيرة	
				ألبسة [illegible] ١٦ كغ		٢/٠٠٠	دير الزور	الجزيرة	
				[illegible]		٥/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	
				[illegible]		٢/٠٠٠	الجزيرة	دير الزور	

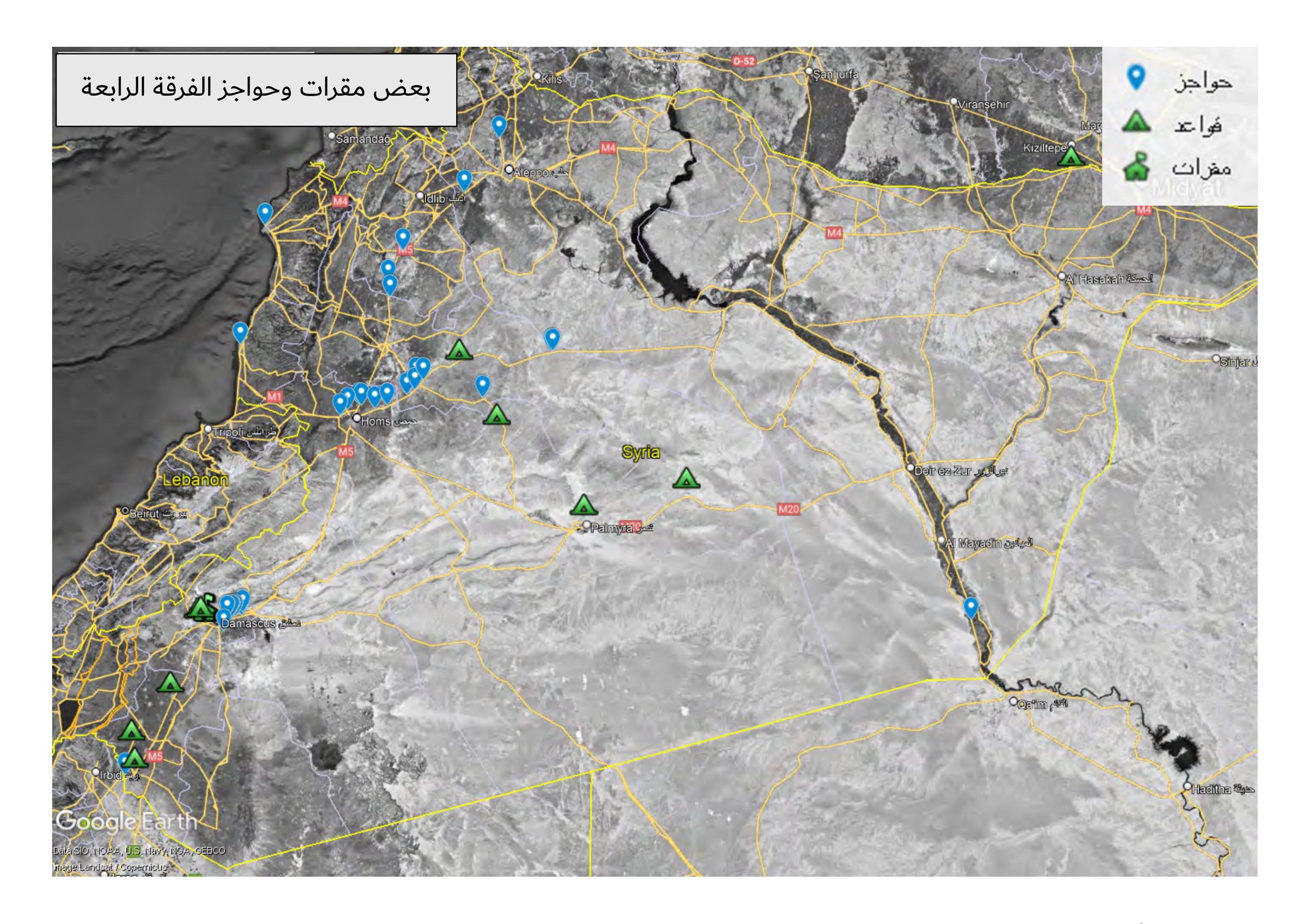
٢١٢/٥٠٠

تظهر هذه الوثيقة عائدات «التعبير» على معبر «الصالحية» في دير الزور خلال يوم واحد. تُظهر الوثيقة كيف يتم احتساب رسوم التعبير وفقاً للسيارات وحمولاتها (قديمة أو جديدة)، وطبيعة البضائع (تم تمييز الأجهزة الكهربائية والإلكترونية) بالإضافة إلى وزن الحمولة.

ختاماً، تُعتبر الحواجز الآلية الأساسية للاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه الفرقة الرابعة، كما أصبحت في الوقت عينه رمزاً لطغيان الفرقة الاجتماعي وسيطرتها الاقتصادية.

ثالثاً، المرافقة الأمنية (الترفيق): وهي ممارسةٌ أخرى تطورت أساساً بسبب ازدياد حاجة الميليشيات لأساليب التمويل الذاتي. يُقصد بالترفيق عملية تأمين الحماية للقوافل التجارية والمواقع الاستثمارية، والكلمة تعكس مدلولَيها الوظيفي والأمني، بحيث تعني الدفع مقابل تأمين مُرافقة محترفة للحماية. في البداية فرضت قوات الدفاع الوطني رسوم حماية وحفظ أمن القوافل التجارية لحمايتها من المصادرة والسلب، وسرعان ما تكفَّلَ رجال الأعمال بهذه المهمة عبر تشكيلهم لمجموعات متنقلة خاصة بهم تتألف من وحدات صغيرة من 15 إلى 25 مقاتلاً يتمركزون على طول طرق النقل، خاصة في المناطق الصحراوية مثل الرقة وشرق حمص ودير الزور. ثم أصبحت هذه الظاهرة صناعةً بحد ذاتها عندما شرَع النظام بخصخصة القطاع الأمني جزئياً عام 2016، تحت ذرائع عديدة أهمها أن خفض التعبئة وإعادة الإعمار تتطلبان أمناً واستقراراً. ونشير هنا إلى أن دراسة منهل باريش عن هذه الشركات الأمنية الخاصة أوضحت علاقات أصحاب هذه الشركات مع المكتب الأمني للفرقة الرابعة، ولكن من المهم ملاحظة أن الخصخصة التي حصلت في هذا السياق أصبحت ذريعة لدعم أنشطة الاقتصاد الموازي غير المشروع.[41]

[41] Manhal Baresh, Private Security Companies in Syria: New Agents at the Regime's Service, European University Institute, 10 September 2020,



رابعاً، التحكُّم بالحدود البرية والبحرية، الترهيب والاتجار بالبشر: مَنحَ التحكّم بالحدود البرية والبحرية الفرقةَ الرابعةَ صلاحيات وامتيازات توازي الجمارك الحدودية. تقع مكاتب وحواجز الفرقة على المعابر الحدودية الاستراتيجية مع لبنان (القلمون – وادي البقاع)، والأردن (نصيب)، والعراق (البوكمال)، بالإضافة للحواجز على مداخل كل من ميناء اللاذقية وميناء طرطوس.[42] وتمكنت الفرقة الرابعة بواسطة نظام الحواجز والمكاتب الضخم هذا من فرض رسوم إضافية على كل شحنات البضائع الصادرة والواردة والمُهرَّبة، كما في حالة تجارة المخدرات المشار إليها لاحقاً.

تختلف قيمة الضريبة وفقاً لنوع الحمولة ومصدرها ووجهتها، فعلى سبيل المثال يفرض الحاجز المتموضع على مدخل ميناء اللاذقية عادة ضريبة تعادل 40 بالمئة من القيمة الكلية للبضائع.[43]

---

[42] مقابلة مع قائد مجموعة اقتصادية شبه عسكرية في الفرقة الرابعة، نيسان (أبريل).2021

[43] المصدر السابق نفسه.

ممارسات مشابهة تحدث في مناطق سيطرة النظام، إذ تتمركز ستة من حواجز الفرقة الرابعة على مداخل المراكز الحضريّة الكبرى (دمشق وطرطوس واللاذقية ودير الزور وحمص وحلب)، ولها سلطة مماثلة لسلطة لجمارك الحدودية. ولطالما كانت هذه الحواجز قادرة على فرض الرسوم على الشاحنات وعرقلة نقل البضائع داخل البلد، مما تسبَّبَ برفع تكاليفها على المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة.

وزيادة على ذلك، كانت الفرقة تقوم بشكل ممنهج وغير مشروع بمصادرة أملاك المدنيين على طول الحدود السورية اللبنانية، وهذا ما يشكل عامل زعزعة للاستقرار الإقليمي ويفتح الباب على احتمال حصول مواجهات مسلحة مع مواطنين لبنانيين. كما أن استملاك أراضي المواطنين اللبنانيين والسوريين على طرفي الحدود بواسطة رجال أعمال لبنانيين ينتهك القانون الدولي، ويُعَدُّ اختراقاً للسيادة الوطنية اللبنانية. وحتى لو نُظِرَ إليه على أنه مدفوعٌ بمخاوف أمنية وعسكرية بعد عقدٍ من الحرب، إلا أن دوافعه الأساسية كانت اقتصادية، فهذا يُمكِّنُ الفرقة الرابعة من التحكم الكامل بطرق النقل والتهريب بما فيها طُرُق الاتجار بالبشر. كذلك استخدمت الرابعة شبكة من المخبرين الذين زرعتهم في مجتمعات اللاجئين في لبنان من أجل تسهيل عملية الحصول على الأوراق الرسمية من سوريا، أو تيسير المصالحات والعودة إلى سوريا مقابل رسوم تتراوح بين 400 إلى 1400 على الفرد الواحد.[44] اعتُبرت عملية الاتجار بالبشر المُقوننة هذه عملاً مربحاً ازدهرَ نتيجة الضغط الاجتماعي المتزايد على اللاجئين السوريين والتدهور الاقتصادي في البلد المجاور ،كما أنها تتّسق مع توجه النظام السوري إلى إحكام قبضته على مجتمعات اللاجئين في لبنان والأردن لتسهيل تعويم نفسه دولياً مرة أخرى.

خامساً، صناعة وتجارة المخدرات: تركَّزت المقاربات التي تناولت صناعة وتجارة المخدرات في سوريا على تأثير هذه العملية على المستوى العالمي، مُغفِلة تأثيرها على مستوى الداخل السوري. إن تجارة المخدرات في سوريا اليوم ليست ناتجاً ثانوياً مرافقاً للحرب، فقد كانت دمشق لعقود سابقة على العام 2011 ممراً آمناً للأفيون المُهرَّب من

[44] مقابلة مع أحد ناشطي حقوق الإنسان، آب (أغسطس) 2021.

أفغانستان إلى أوروبا وشمال أفريقيا ودول الخليج العربي. كما أشرفت المخابرات السورية على إنتاج القنب الهندي في سهل البقاع اللبناني (1980- 2003)، ومن ثم تهريبه إلى أجزاء أخرى من العالم.[45]

لطالما ترافقت المخدرات مع الحرب بينما يصبح العنف الأداة الأساسية للهيمنة، وكانت تلك ممارسة انعكست في سلوكيات جميع سُلطات الأمر الواقع في سورية. يتطلّبُ استمرار العنف سيولةً لتمويله، ولهذا انخرطت معظم أطراف النزاع بعد العام 2011، بمن فيهم حلفاء نظام الأسد (حزب الله وفصائل أخرى مدعومة من الحرس الثوري الإيراني)، في إنتاج المخدرات لمساعدة المقاتلين على الاسترخاء أو تحفيزهم، بالإضافة إلى تحصيل المكاسب والثروات المادية. وفرَض نظام الأسد، وتحديداً الفرقة الرابعة، نفسه كمُصنّع ومُورّد مسيطر للمخدرات منذ 2019 مستفيداً من قدرته على التحكّم بجميع طرق التجارة الشرعية وغير الشرعية، إلى درجة أن تهريب المخدرات القادمة من سوريا أصبح يعتبر تهديداً للاستقرار العالمي.[46] وهكذا أدت إعادة هيكلة علاقات القوة بين الفاعلين في مجال المخدرات إلى تتويج الفرقة الرابعة صاحبةً لحصة الأسد في مجال تجارة المخدرات، ومُتحكِّمةً بالمجال كله.[47]

---

[45] Jonathan V. Marshall, The Lebanese Connection: Corruption, Civil War, And the International Drug Traffic (Stanford: Stanford University Press, 2012), pp 118-120, 122-128; Peter Andreas, Killer High: A History of War in Six Drugs (New York: Oxford University Press, 2020), 202-205.

[46] Caroline Rose, Alexander Söderholm, The Captagon Threat: A Profile of Illicit Trade, Consumption, and Regional Realities, Newlines Magazine. April 2020.

[47] Ben Hubbard, Hwaida Saad, On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes, Powerful Associates of Syria's President, Bashar al-Assad, are Making Selling Captagon, an Illegal amphetamine, Creating a New Narcostate on the Mediterranean, New York Times, 5 December 2021.



حبة كبتاغون يُعتقد أنها من إنتاج الفرقة الرابعة أو أحد المُصنّعين التابعين لها. يمكن تمييز الكبتاغون الذي تنتجه الفرقة الرابعة بالهلالين المتعاكسين المحفورين على الحبوب.

ثمة عوامل عديدة تجعل النقاش حول تجارة المخدرات التي تسيطر عليها الفرقة الرابعة أمراً وثيق الصلة بسياق هذا البحث، لأن هذه العوامل تفسر كيف أن النظام يتعمّد تسهيل وتشجيع الشباب على تعاطي المخدرات من خلال: 1) أسعار المخدرات الرخيصة مقارنة بالحاجات الأساسية للحياة، 2) السوق السورية غارقة بالمخدرات المغشوشة سيئة النوعية التي يدخل في مكوناتها بقايا القنب والغليسيرين والمهدئات، مما يجعلها تتسبب بأعراض جانبية كتوتر الفك والغثيان والصداع والخدر والغضب والغم.[48] وهنا يفرض السؤال نفسه حول ما إذا

[48] مقابلة مع مصدر مطلع، تشرين الثاني (نوفمبر) 2021.

كان نشر المخدرات في الداخل السوري يُستخدم كأداة سياسية ضد المجتمع السوري، بوصفه جزءاً من سلسلة متصلة من الحرب البيولوجية المصممة لإخضاع المدنيين السوريين ونشر الإحساس العام بالهزيمة.

يبدو في كل الأحوال أن الفرقة تركز اهتمامها على السوق السورية. فمنذ العام 2018 كانت الفرقة الرابعة تتحكم بكل العملية، بداية من الزراعة ومروراً بالحصاد والتصنيع وانتهاءً بالاتجار، كما أنها استثمرت في مزارع القنب في وادي البقاع في لبنان حيث تحدث عمليات الإنتاج الأولي في مختبرات تحتوي مكابس ضخمة. يتم بعدها تهريب المُنتج إلى سورية إما عبر القلمون أو حمص، حيث يتم توزيع المُنتَج الأولي إلى مخابر في حمص أو دمشق بناءً على وجهة المُنتَج النهائية. فالكمية المخصصة للسوق الداخلية تتم معالجتها غالباً في معامل تقع في دمشق و محيطها، ثم يتولى المكتب الأمني للفرقة الرابعة أو ميليشياته الاقتصادية عملية إيصالها إلى شبكات التوزيع المحلية التي لا يُشترط ارتباطها بالفرقة. ووصف أحد الموزعين المحليين عملية شرائه للمواد المخدرة، حيث كان يلاقيه رجال مسلحون يقودون إحدى سيارات اللاندروفر الشهيرة بتبعيتها للفرقة الرابعة، ويحملون رشاشات آلية نموذج (CZ Model 25)، إلى موقع ما على المُحلّق الجنوبي في دمشق يُبلّغونه به قبل التسليم.[49]

يطرح السلوك الذي وصفه المصدر سؤالاً عن السبب الذي يجعل الفرقة الرابعة تتكبد عناء ممارسة هذا السلوك المافيوي، مع أنها تتمتع بحصانة أمنية نسبية؟ يمكن الإجابة بالنقاط الثلاث المفتاحية التالية: أولاً، تُحفز هذه المشاهد التشويقية كلاً من عناصر الفرقة وأعضاء شبكات التوزيع، حيث تمنحهم شعوراً بالانتماء إلى منظمة تمتلك مستوىً معيناً من التفوق. ثانياً، يجب أن يتذكر عناصر الفرقة دائماً أنهم يمارسون نشاطاً غير قانوني يمكن استخدامه ضدهم عند إبدائهم أول مظهر من مظاهر العصيان، أو عندما ترغب قيادة الفرقة القيام بتطهير داخلي يستوجب التخلص من بعض العناصر. ثالثاً، تهدف الفرقة الرابعة إلى المحافظة على الهيمنة في سوق المخدرات وليس احتكاره، وبالتالي يُسمَح للكثير من الفاعلين المحليين الآخرين أن يُنتجوا ويوزعوا بضاعتهم بينما تتحكم الفرقة بالأسواق وطرق التجارة. ومن هؤلاء الفاعلين العديد من أفراد عائلة الأسد في المناطق الساحلية، وعضو

---

[49] مقابلة مع موزع مخدرات محلي، كانون الأول (يناير) 2021. مقابلة مع مصدر مُطلّع، تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. مقابلة مع ضابط بالمخابرات، أيلول (سبتمبر) 2021.

مجلس الشعب عامر خيتي[50] الذي جنى ثروة هائلة من الاستثمار في المشاريع الزراعية ومواد إعادة الإعمار وتجارة المخدرات وغيرها.

كان صعود خيتي إلى قطاع الأعمال غامضاً بسبب خلفيته المتواضعة، فقد فرّ من سوريا إلى مصر بعد أن احتلت المعارضة مسقط رأسه دوما. ثم عاد في العام 2014، لتَعتقله قوات الدفاع الوطني. بعدها تفاوض على إطلاق سراحه متمسكاً ببراءته واستيائه من المعارضة مع العقيد محمد مخلوف، الذي كان في حينه مدير مكتب المعلومات في الدفاع الوطني. ساعده مخلوف في العام 2017 على بناء أعماله من الصفر، ثم تم توجيه أوامر للدفاع الوطني بحماية طرق خاصة يستخدمها خيتي في تهريب المخدرات،[51] لتتجاوز سلطة خيتي لاحقاً سلطة الدفاع الوطني ويصبح على صلة مباشرة ببشار الأسد وزوجته.[52]

الأنشطة الربحية الخمس السابقة هي الأكثر وضوحاً من بين نشاطات الفرقة الرابعة الاقتصادية، التي أصبح من الصعب حصرها ورسم مخططاتها، لأنها باتت تمتدّ يومياً إلى قطاعات جديدة كالتبغ والاستيراد والتصنيع والاستثمار الزراعي ومصادرة المُلكيات وتجارة الأجهزة الإلكترونية والتقنية.

مع ذلك، تحتوي الفرقة الرابعة عدداً كبيراً من المكونات السياسية والمجتمعية المختلفة، حيث ينحدر معظم عناصر ميليشياتها الاقتصادية من علويي حمص والسلمية (قرية: الصبورة) وشمال حماة (الغاب)، ويلقبون بـ «علوية الداخل» أو «علوية السهل». فعلى سبيل المثال، نجد أن معظم عناصر ميليشيات الفرقة الرابعة في مدينة حمص هم عناصر سابقون في الدفاع الوطني من سكان حي الزهراء الموالي، وكان هؤلاء قد سُرِّحوا وواجهوا عواقب قانونية في أعقاب الخلاف الذي حصل ضمن قوات الدفاع الوطني في المدينة عام 2017، وأدى إلى مقتل مرافق قائد مركز الدفاع الوطني وخطف سبعة من قادة القطاعات.

يأتي تجنيد الفرقة الرابعة الانتقائي لعلويي الداخل لعدة أسباب: أولاً خطوة على طريق تسريح مقاتلي الميليشيات العلويين، إذ يتحسّب النظام من تهديد محتمل باضطرابات اجتماعية وأعمال عنف يقوم بها العلويون، آخذاً بعين

---

[50] مقابلة مع ضابط في المخابرات، أيلول (سبتمبر) 2021.

[51] مقابلة مع عنصر في مكتب معلومات قوات الدفاع الوطني. كانون الثاني (يناير) 2022.

[52] Caroline Rose, Alexander Söderholm, The Captagon Threat: A Profile of Illicit Trade, Consumption, and Regional Realities, Newlines Magazine. April 2020.

الاعتبار الخصائص والديناميات الدقيقة في الطائفة، أي الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين علويي الداخل ونُظرائهم من المنطقة الساحلية وتجلياتها في التراتب الاجتماعي والديني. ثانياً، يقدم تعويضاً لعلويي الداخل على تضحياتهم الكبيرة والخسائر في الأرواح التي بذلوها في سبيل نجاة النظام. مع هذا. هناك رفضٌ يتعاظم بين نخب العلويين الدينية والاجتماعية للاستغلال الاقتصادي الذي تمارسه الفرقة على السوريين.

ومع أن الاستياء والإحباط من الاستغلال الاقتصادي والقمع الذي تمارسه الفرقة الرابعة يتصاعدان بين السوريين على العموم، سواء من المدنيين أو من عناصر الميليشيات، علويين أو سنّة أو شيعة، وفي كل المدن والأطراف، لكنه ليس بالضرورة أن يكون مؤثراً لأن الفرقة تهيمن على جميع المصادر الاقتصادية بواسطة الاستخدام المدروس للحواجز. وأخيراً يُشير المكان الجغرافي لتموضع نشاطات الفرقة الرابعة الاقتصادية، والمتمركز في وسط وشرق البلاد، إلى الأهمية الاستراتيجية لمحافظتي حمص وحماة في سياسات الفرقة.[53]

الفرقة الرابعة في النزاع السوري

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على النزاع في سورية، يسعى نظام الأسد لزيادة وتعزيز سيطرته تحضيراً لمرحلة »ما بعد الحرب«. استطاع النظام بمساعدة حلفائه الروس والإيرانيين أن يستعيد تماسكه ويسترد السيطرة على ثلثي الأراضي السورية، بما فيها المراكز الحضرية الأساسية. يعكس التركيز على المراكز الحضرية المتنوعة سكانياً، والواقعة على طرق الإمداد العسكري، الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تحدد استراتيجية الأسد في استعادة المناطق الخارجة عن سيطرته. كما أن التواجد المباشر أو غير المباشر للقوى الأجنبية في المنطقة، وخصوصاً في المناطق الحدودية، أعاقَ غالباً تَقدُّم النظام في هذه المناطق. بمعنى آخر، حددت الاعتبارات الداخلية المتداخلة مع التدخل الأجنبي شكل جهود النظام العسكرية في استعادة السيطرة على المناطق. وكانت هذه العوامل متصارعة بحيث يصعب رسم خرائطها خارج الإطار الزمني لكل منها، بينما الغرض من هذه الورقة هو تسليط الضوء على الآليات التي تحكم العملية برّمتها.

[53] بدأت استثمارات الفرقة في اللاذقية في العام 2015، تلاها حمص في 2017 ،وتوسّع إلى دير الزور في 2018 ،ثم شمال حماة في 2019 ، وصولاً إلى درعا وحلب العام 2020.

ويثير هذا البحث سؤالاً عن الدور العسكري الذي لعبته الفرقة الرابعة في عنف النظام بمواجهة الاحتجاجات في سوريا، وأيضاً فيما تلاه من عمليات القمع والعقاب الجماعي؟

بإيجاز، كانت الفرقة الرابعة خلال طيلة فترة النزاع، أداة رئيسية من أدوات بشار الأسد القمعية والعنفية. فمنذ انطلاق المظاهرات السلمية في ربيع 2011 ،تصدى لها النظام مباشرة بواسطة وحدات النخبة، بالإضافة إلى وحدات الجيش غير النظامية والقوى الأمنية، وبالتحديد الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والمخابرات والشبيحة. قادت هذه القوات جميع عمليات قمع المظاهرات السلمية في جميع المناطق السورية مستخدمة الذخيرة الحية والقوة المميتة، كما ارتكبت منهجياً عمليات اعتقال وضرب وتعذيب المدنيين فارضة بذلك مناخاً عاماً من الإرهاب والعنف المنفلت. وبحلول نهاية العام 2012 كانت الفرقة الرابعة قد انتشرت في المناطق الساخنة مصحوبة بالممارسات السابقة، فشمل انتشار الفرقة مناطق حمص وبانياس ودرعا والغوطتين (المعضمية، داريا، المليحة، حرستا، جوبر، الزبداني، مضايا) وفي مناطق جنوب دمشق (القدم والسيدة زينب)، كما في مناطق واقعة شمال اللاذقية وشمال حماة وصولاً إلى الحسكة عام 2020.

يعكس اعتماد النظام على وحدات النخبة والوحدات غير النظامية منذ البداية خياراً براغماتياً وبيروقراطياً، حيث مانعت بعض قيادات النظام، كوزير الدفاع علي حبيب، نشْرَ الجيش في المدن مستندين إلى أن مهام حفظ النظام لا تقع ضمن صلاحيات الجيش العربي السوري. وقد قيل إن وحدات النخبة والاستخبارات تمتلك الخبرة التي تؤهلها لتنفيذ هذه المهام بشكل أفضل (على سبيل المثال: انتشار الفرقة الرابعة في السويداء ومصياف والقامشلي خلال السنوات الأولى من حكم بشار الأسد). ولم تبدأ وحدات الجيش العربي السوري النظامية بالانتشار في المدن إلا في أعقاب حادثة بلدة قطنا في تموز (يوليو) 2011، متذرعة بالحاجة إلى استعادة النظام العام بسبب اندلاع توتر طائفي في تلك المنطقة.

مع انزلاق الانتفاضة إلى حرب أهلية، أصبحت تدخلات الفرقة الرابعة تتميز بمستويات متصاعدة من العنف العشوائي المنظّم. فعلى سبيل المثال، اقتحمت وحدات من الفرقة الرابعة في آب (أغسطس) 2012 مدينة داريا الواقعة على بعد 10 كم إلى الجنوب الغربي من مركز العاصمة دمشق حيث كانت تنشط وحدات من الجيش الحر المعارض. وخلال الحملة التي استمرت خمسة أيام، قامت هذه القوات برفقة مجموعات الموت من الشبيحة بقتل

عدة مئات من الرجال والنساء والأطفال المدنيين.[54] داهم القتلة المنازل واحداً تلو الآخر، فاصلين الضحايا وفق جنسهم وعمرهم، ودون استثناء، وقد قُتل معظمهم بإعدامات سريعة، بينما ظهرت على جثث بعض الضحايا آثار التعذيب، وكان بعضها الآخر مبتور الأعضاء أو مشوها ومعروضاً بطرق مهينة.[55]

تأتي أهمية دراسة هذه المجزرة لعدة أسباب:

أولاً، الثقل النوعي للعنف: فقد كانت من أكبر المجازر التي ارتكبها النظام منذ اندلاع الانتفاضة عام 2011، كما جسّدت وحشية نظام الأسد واستهدافه اللاأخلاقي للمدنيين.

ثانياً، العنف الاستعراضي: حيث أُعدم المدنيون من مسافات قريبة جداً في منازلهم وفي الشوارع، فضلاً عن الجثث التي تُركت ملقاة في الشوارع كتحذير شديد الوضوح لباقي سكان المدينة. وقد رأى العديد من الشهود المرعوبين أفراد عائلاتهم يُعذبون ويُقتلون أمامهم، وكان تطويع الشعب هو الغرض وراء هذا الاستعراض والعلنية المتعمدة للعنف وتصريحات المنتهكين بمسؤوليتهم عنه. أما تصعيد الخطاب الطائفي والتمظهر الديني (كانت الشعارات التي هتفت بها قوات الفرقة الرابعة والعبارات المكتوبة على عصائب الرؤوس تمجد رموز الشيعة: يا علي، يا حسين ...إلخ)[56] ،فكان الغرض منها تأجيج الشعور الطائفي عند الطرف الآخر.

كان لاستعراض الفرقة الرابعة المتعمّد للعنف العلني آثارٌ انعكست على طول سياق الصراع بعدة طرق: أولاً، قامت بتطبيع العنف بين عناصرها وجعلته روتينياً، مما أدى إلى تورط الغالبية العظمى منهم في العنف وبالتالي تعزيز رابطة الجماعة. ثانياً، التحريض على العنف بين الجماعات باستخدام الخطاب الطائفي مما تسبب بحدوث نفور وتوتر طائفي.

---

[54] The Most Horrendous Massacre in the Modern Age...More than 500 Killed in One City in front of the Whole World the Massacre of Darayaa in Damascus Suburbs, The Syrian Networks for Human Rights, 1 September 2012.

[55] الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

[56] داريا... أخوة العنب والدم، قناة الجزيرة، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012. 700 شخص قتلوا جماعياً ... الذكرى السابعة لمجزرة داريا، عنب بلدي، 25 آب (أغسطس) 2019. مذبحة داريا: أنا الناجي الوحيد ويا ليتني لم أنجُ، نون بوست، 28 آب.2021

وبالرغم من استخدام الفرقة الرابعة أحياناً للخطاب الطائفي كاستراتيجية حربية تُركز على استعداء الآخر (السنّة)، إلا أنه عبَّرَ أيضاً عن موقف فردي لجزء من العناصر الطائفيين، لهذا تم تبني الخطاب الشيعي المعادي للسنّة، إذ عبَّرَت مجموعة قليلة ممن قابلناهم عن تعصب طائفي. في حالات أخرى، أثار الذين قابلناهم شكوكاً بشأن الدافع الطائفي للقتل ،مقترحين أن الاستخدام السياسي للخطاب الطائفي من قبل النظام كان للتلاعب بالرأي العام وتحويل المسؤولية وإلقاء اللوم على حلفائه وتحديداً حزب الله وإيران.[57]

لم تتطرق الأدبيات التي كُتبت عن عنف النظام غالباً إلى استخدام استعراض العنف ((Performative Violence، عدا أن هذه المقاربة تحديداً توضح خصائص عنف الفرقة الرابعة الأدائي وتأثيره على سياق الصراع.

وبمعزل عن مناقشة العنف الأدائي، من الممكن تحديد بُعد آخر لعنف الفرقة، يتجلى في عسكرة الحيّز العام والبنى التحتية كالمشافي والمدارس ... إلخ، فقد استخدمت قوات الفرقة الرابعة بشكل ممنهج هذه المنشآت كمراكز اعتقال أو قواعد لشن حملاتها العسكرية ضد مناطق سيطرة فصائل المعارضة. وعلى سبيل المثال، وضعت الفرقة الرابعة يدها على مستشفى الشرطة في حرستا في دمشق مُحوِّلة إياه إلى مركز اعتقال غير رسمي سيء السمعة، ومركز للتعذيب حيث تم إعدام بعض المعتقلين.[58]

لم يكن العنف المباشر تكتيكَ الفرقة الرابعة الاستراتيجي الوحيد في الحرب، وإنما سعت الفرقة للقيام باستقطاب غايته تفكيك الحاضنة الشعبية للمعارضة، حيث أطلقت قيادةُ الفرقة في العام 2014 حملة تستهدف تجنيد وسطاء محليين من المجتمعات المنحازة للمعارضة، واستخدمت في ذلك ثنائية الترهيب والترغيب، مقدمةً حوافزَ للّذين انقلبوا وتعاونوا مع الفرقة إما كمجندين أو عملاء. وقد كان الاختراق استراتيجية أمنية هامة تبنّتها الفرقة لتسيطر على مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة، خاصة ضمن بيئة من التوترات المناطقية التي أعاقت جمع المعلومات الاستخباراتية بالطرق التقليدية التي تعتمد المخبرين.

---

[57] يذكر المسؤول الأمني السابق في لواء الرسول الأعظم المدعوم إيرانياً عدة أمثلة على هذا وقعت في حلب. والذين قابلناهم يصرون على دور الحلفاء الحاسم في معارك »التحرير«، ولكنهم من ناحية أخرى يصرّون على المسؤولية الحصرية لوكالات النظام عن الإعدامات الجماعية الممنهجة التي ارتكبت بحق المدنيين (باستثناء القصير).

[58] Annsar Shahhoud, Medical Genocide: Medical Sector and Mass Violence in Syria, University of Amsterdam, Diss., September 2020.

مع كل هذا، لم تكن الفرقة الرابعة ناجحة من الناحية العسكرية، وقد انعكس ذلك في استياء مقاتليها من قرارات قادتها وسلوكهم، الشيء الذي يناقض ما تم ترويجه عن قوة وتفوق الفرقة الرابعة. فقد أشار الذين قابلناهم إلى حوادث ارتكبَ قادتُهم فيها الخيانة أو التخلي عن عناصرهم بسبب اتفاقات شخصية ومصالح مؤقتة، الأمر الذي أدى إلى خسائر فادحة بين المقاتلين. يقول أحدهم: «كما لو أنهم يريدوننا أموات ليَظهروا وكأنهم يقاتلون، لقد تاجروا بدمائنا»[59]. وعليه، فإن المظهر السلطوي المُتفوّق للفرقة الرابعة هو أولاً وقبل كل شيء مظهرٌ للوحشية التي يمكن أن تأكل حتى أبناءها.

[59] مقابلة مع جندي من الفرقة الرابعة، أيار (مايو) .2021 ومقابلة مع جندي من قوات الرابعة شبه العسكرية، حزيران (يونيو).2021

القسم الثالث

شبكات علاقات القوة، والعلاقات مع القوى الخارجية

الأفراد، الكيانات والعلاقات

يمكن القول إن النظام السوري هو دكتاتورية مشخصنة رسّخت سلطاتها في عائلة الأسد ودوائرهم الداخلية. تتميز هذه الديكتاتورية بالمحسوبية، حيث تتولى السلطةَ مجموعةٌ صغيرةٌ من العائلة والأصدقاء. وبالمثل، فإن الرتبة الأعلى في الفرقة الرابعة هي عنصر حاسم في تحديد نفوذها. يقود الفرقة حالياً اللواء ماهر الأسد، الذي دعمت رابطته العائلية مع الرئيس السوري تعزيز قوة الفرقة منذ العام 2008، ولكن منذ العام 2019 إلى اليوم يوصف ماهر الأسد بأنه الرجل الذي لا يمكن الوصول إليه في سوريا.[60]

حتى بالنسبة للمراتب العليا في النظام، يُعتبر ماهر الأسد شخصية غامضة أضفى وجودها بظلاله على أخيه لسنوات. ولكن التركيز على ماهر الأسد بصفته ركيزة قوة الفرقة الرابعة وتفوقها سيصرف الانتباه عن بطل الحكاية الحقيقي في الفرقة. لذلك سيركز هذا البحث على غسان بلال لتوضيح نفوذ العقل المدبر للفرقة الرابعة في النظام، كونه المسؤول عن وضع سياسيات الفرقة من خلال قيادته لمكتب أمن الفرقة منذ العام 1990.

أصبح غسان نافع بلال ،المعروف بـ »أبو حمزة،« رمزاً مهماً لوحشية الفرقة وسيطرتها الاقتصادية الحالية. ينحدر بلال من قرية البرغلية التابعة لناحية الشيخ سعد في ريف مدينة طرطوس، بينما تعود أصوله إلى لواء الاسكندرون [أنطاكيا].[61] لم تكن عائلته من عائلات الطائفة العلوية ذات الثقل، ولكن ذلك لم يمنع أفرادها من مزاولة وظائف بيروقراطية في الدولة كدبلوماسيين أو غير ذلك من المناصب الحسّاسة، فوالده نافع بلال شغل منصب رئيس إدارة المركبات في حرستا لمدة تجاوزت العشر سنوات.[62]

أتمّ بلال تعليمه في أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية في حمص في الثمانينيات، وتم انتدابه بعدها ليتدرب كمهندس مظلي تحت إشراف باسل الأسد. وعملت علاقته بعائلة الأسد وصداقته الشخصية مع ماهر الأسد على دعم مسيرته الوظيفية. حتى أصبح رئيس مكتب أمن الفرقة الرابعة، ورجل ماهر الأسد ووسيط أعماله الموثوق.

---

[60] مقابلة مع ضابط في أمن الدولة، أيار (مايو) 2021.

[61] مقابلة مع مصدر، 10 أيلول (سبتمبر) 2021.

[62] مقابلة مع أحد معارف بلال20 أيلول (سبتمبر) 2021.

أشرف بلال بصفته رئيس مكتب أمن الفرقة الرابعة ومدير مكتب ماهر الأسد على العديد من المهام الحسّاسة، ومنها:

أولاً: تسيير المهام المكتبية في المكتب الأمني، كالمراقبة وجمع المعلومات الخاصة بجنود الفرقة، والإشراف على نظام سجونها بما فيها سجن ضخم بُني تحت مطار المزة العسكري.[63]

ثانياً: يشغل بلال المقعد الممثل للفرقة في الفرع 451، وهو فرع أمن خاص أُسّسَ في 1997 للتنسيق والمراقبة والإشراف على الأسلحة، بما فيها ترسانة السلاح الكيماوي، التي ينتجها مركز البحوث العلمية.

ثالثاً: خطَّطَ بلال سياسات الفرقة الأمنية والعسكرية ضد معارضي النظام منذ بداية الحرب في 2011. وقاد حملات الفرقة التدميرية ضد المدن والمناطق السورية، حيث مارست الحصار والتجويع والقصف العشوائي، بالإضافة إلى الاعتقالات والإعدامات الجماعية. في مدينة المعضمية غربي دمشق على سبيل المثال، أدى العنف الذي انتهجته الفرقة الرابعة إلى إزهاق أرواح عدد مهول من المدنيين[64]. صمّمَ بلال استراتيجية خاصة دقيقة جمعت تكتيكات العنف والتفاوض والإخضاع على مبدأ «فرق تَسُد». وشملت تكتيكاتها القاسية عديمة الرحمة مجالاً واسعاً تراوح بين الاعتقالات والقصف واستخدام الأسلحة الكيميائية وارتكاب المجازر والحصار والعنف الجنسي. وكذلك العمل على دق اسفين بين مدينتي المعضمية وداريا المتجاورتين، إذ استغلّت الفرقة الرابعة الاتفاق المؤقت مع المجلس المحلي المعارض في الأخيرة كموطئ قدم لبداية تَقدُّمها، فطالما يقطع المجلسُ جميع طرق التهريب بين المدينتين، طالما استمر التفاوض وبالتالي بقي الاتفاق قائماً. باختصار، أدت سياسات بلال التمييزية المتحاملة إلى مقتل آلاف المدنيين.[65]

---

[63] المصدر السابق نفسه.

[64] The Documentation of Mua'damiyet Al-Sham Town Massacre in Damascus Suburbs, Syrian Network for Human Rights, 14 January 2013.

[65] ريان محمد، مصالحات النظام السوري: وهم وتسويف، العربي الجديد، 18 نيسان (أبريل) 2013.

تعاظمَ نفوذ بلال في النظام منذ تولّى في العام 2014 مسؤولية النهوض بالمجموعات شبه العسكرية التابعة للفرقة لتنفيذ المهمتين: العسكرية والاقتصادية. ويُقدَّر عدد هذه القوات حالياً بين 25 إلى 50 ألف مقاتل ميليشياوي.[66] وأبعدَ من هذا، فقد تولى منصب ضابط ارتباط الفرقة مع حلفاء النظام الخارجيين روسيا وإيران.

يحظى بلال بإعجاب مرؤوسيه ومعارفه، فيوُصَف بالذكي والودود والمنعزل والمتواضع،[67] ولكن هذا لا يمنع نُظراءه من تذكر مواقفه العنيفة والعدائية.

أحد الضباط الذين يرأسهم غسان بلال هو العقيد محمود عبّود الذي يتمتع بصلاحيات واسعة أيضاً، إذ يترأس عبود مكتب تجنيد المجموعات شبه العسكرية في الفوج 555. تربطه برئيسه غسان بلال علاقة خاصة، حيث خدم والداهما في إدارة المركبات في حرستا. وينتمي عبود إلى قرية صبورة شرق مدينة حماة. وتعتبر مكانته هذه حدثاً نادراً في سياق ممارسة النظام المتأصّلة لتهميش علويي الداخل.

اتّسعت صلاحيات عبود لتشمل الإشراف المؤسسي على تعبئة وتجنيد المجموعات شبه العسكرية، مما يعطيه القدرة على تقرير الفئة التي تنطبق عليها معايير تجنيد عناصر الفرقة الرابعة، وبالتالي توظيف هؤلاء المجندين الجُدد بشكل صحيح. وساعدته علاقاته ومعرفته بقادة الميليشيات الأخرى في تحقيق توازن مُتَّفَق عليه، يؤمّن الاحتياجات البشرية لهذه الميليشيات، فغالباً ما تم رفض طلبات مقاتلي ميليشيات قوات الدفاع الوطني للانضمام على الفرقة الرابعة.[68]

يُعَدّ كل من بلال وعبّود مثالَين على دور الجيل الثاني من الأُتوقراطيين السوريين، البيروقراطيين الأوفياء الذين وُلدوا وترعرعوا في كنف سلطة نظام الأسد المطلقة.

---

[66] مقابلة مع ضابط في المخابرات، أيار (مايو) 2021. مقابلة مع أحد قادة المجموعات شبه العسكرية التابعة للفرقة الرابعة، حزيران (يونيو) 2021.

[67] مقابلة مع أحد جنود الفرقة الرابعة، نيسان (أبريل) 2021. مقابلة مع أحد قادة المجموعات شبه العسكرية التابعة للفرقة الرابعة، حزيران 2021.

[68] مقابلة مع مقاتل في الفرقة الرابعة، أيلول (سبتمبر) 2021. ومقابلة مع عضو في ميليشيا مدعومة إيرانياً، شباط (فبراير) 2022.

الفرقة الرابعة والقوى الخارجية في سوريا

كان للتدخل الأجنبي في الحرب السوريّة أثرٌ حاسم في تحديد نتيجة النزاع، وأنتجَ هذا التدخل سياسات تنازعية غير متوقعة بين الأطراف السورية غذَّتها مصالح دول إقليمية وعالمية. وبينما كشف الباحثون عن جوانب كثيرة من التدخل الخارجي وتأثيراته، بقيت العلاقة بين النظام وحلفائه خاضعة لافتراضات وتحليلات يصعب غالباً التحقق من معظمها، في حين قد تتحدى دراسة الآليات التي تحكم علاقات أجهزة النظام مع القوى الخارجية الكثير من الآراء السائدة.

سنتناول في هذا البحث نقطتين لطالما تمحورت الأبحاث التي تناولت التدخل الخارجي في سورية حولهما:

أولاً: هناك مبالغة في وصف التنافس الروسي الإيراني في سوريا، فعلى الرغم من اختلاف مصالح البلدين والمواضيع التي يركز عليها كل منهما، يبقى إنقاذ سلطة النظام الحالي في سوريا مصلحة سياسية مشتركة لكليهما، مما جعل روسيا وإيران تنخرطان على الأرض في علاقة تعاون وتنافس في آن واحد.

ثانياً، أضرّ التدخل الأجنبي في سوريا بسيادة الدولة دون شك، وإن كان لصالح النفوذ المتزايد لحلفاء النظام (إيران وروسيا)، إلا أن النظام استطاع دائماً اللعب على استراتيجيات الدولتين بطريقة تضمن نجاته واستقلاليته النسبية. وقد وصف النظام دائماً تحالفه مع إيران وروسيا بأنه قائم على المصالح والاهتمامات المشتركة، لكن تحليل شكل هذه العلاقات يشير إلى شيء مختلف، عبَّرَ عنه أحد المصادر قائلاً: «بقيت مؤسسات القمع السورية عصية على التغيّر، وهذه المؤسسات في الصميم والشكل تقاوم التأثير الأجنبي[69].»

الفرقة الرابعة والصلات مع إيران

بُني تحالف النظامين السوري والإيراني على مجموعة من المصالح السياسية والعسكرية والطائفية، بدأت بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحرب الثماني سنوات التي تلتها مع النظام العراقي، الجناح المنافس لنظام

[69] مقابلة مع أحد المنسقين بين سورية وإيران، أيلول (سبتمبر) 2021.

البعث السوري.[70] تشكلت ديناميات التعاون هذه بفعل عوامل داخلية وخارجية. وتكثّفت بوضوح منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وتهديدات الإطاحة بالنظام السوري التي رافقته. وزاد في تمتين العلاقة المقاطعة والعزلة الدولية التي عانت منها سوريا في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في وقت كان كلا النظامين (السوري والإيراني) يخوض تحديات داخلية واضطرابات اجتماعية.

شكَّلَ اندلاعُ الانتفاضة السوريّة في العام 2011 تحولات كبيرة في موازين التحالف مع إيران، وتبلور النفوذ الإيراني بسبب التدخل العسكري المباشر بالإضافة للاستثمارات المالية والثقافية.[71] وبالرغم من التشكيك المتنامي في البيئة الداعمة للأسد حول تعاظم النفوذ الإيراني في سوريا، خاصة من ناحية النشاطات الدينية ،إلا أن هناك إجماعاً عاماً على أهمية ذلك التدخل في نتيجة الحرب.[72]

قدَّمَ المستشارون الإيرانيون - كقاسم سليماني - المشورة، وقاتلوا إلى جانب قوات النظام السوري طيلة عشر سنوات، بالإضافة إلى رعايتهم وتدريبهم للمجموعات شبه العسكرية. كما أشرف الإيرانيون على تشكيل بعض الميليشيات المحلية (حزب الله السوري، القوة 313، والدفاعي المحلي[73] في حمص وحلب)، ذلك عدا عن الميليشيات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود تحت مظلة ميليشيات الرسول الأعظم بشقيه السوري والعراقي (بما في ذلك حزب الله اللبناني، فاطميون، زينبيون، لواء القدس... إلخ)[74]. وبالرغم من المظهر الشيعي المبالغ فيه لهذه الميليشيات، إلا أن أعضاءها عملياً كانوا ينتمون إلى النسيج الاجتماعي والطائفي السوري، فقد حوت ستّةً من بعض العشائر العربية، وعلويين وإسماعيليين وشيعة ومسيحيين. ويُقدَّر عدد أعضاء هذه الميليشيات بحوالي 40 ألفاً من المقاتلين المحترفين، يتمركزون في قواعد عسكرية ومنشآت مدنية في مدن مثل دير الزور حيث تحالفَ الإيرانيون مع العضو السابق في المعارضة السورية نواف البشير. بينما انتمى جزءٌ من عناصر ميليشيات الدفاع المحلي في حلب إلى عشيرة الجيسو، فضلاً عن شيعة سوريين من القرى الشيعية الأربع في سوريا. ذلك بالإضافة

---

[70] Anoushiravan Ehteshami, Raymond A. Hinnebusch, Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System (London, New York: Routledge, 2002).

[71] Navvar Saban, Factbox: Iranian influence and presence in Syria, Atlantic Council, 5 November 2020.

[72] مقابلة مع ضابط في المخابرات، أيار (مايو) 2021.

[73] الدفاع المحلي هي ميليشيات ضخمة ترعاها إيران تشكلت في العام 2015 في حمص وشرق حلب، ويجب تمييزها عن قوات الدفاع الوطني.

[74] مقابلة مع أحد القادة السابقين في مكتب أمن ميليشيا الرسول الأعظم، آب 2021.

إلى ميليشيات مدعومة إيرانياً في مصياف تتمركز في المعمل 4000 التابع لمركز البحوث العلمية السوري، كما أنهم يتواجدون في السيدة زينب وشرقي السويداء وشرقي حمص وحماة.[75]

ولكن ما هي الأطر التي تحكم علاقات الفرقة الرابعة مع الإيرانيين ضمن مشهد التدخل الإيراني في سوريا؟ أين يعملون؟ وكيف يعملون؟ للإجابة على هذه الأسئلة سنركز على ديناميات ومنطق العلاقة المُمأسسة بين الفرقة الرابعة والوجود الإيراني في سوريا.

من الناحية العسكرية: تعمل القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها تحت المظلة المؤسساتية المشتركة لهيئة الارتباط والتنسيق، والتي تضم في عضويتها: الفرقة الرابعة والمخابرات العسكرية والمخابرات العامة (أمن الدولة) إضافة إلى المبعوثين والمستشارين الإيرانيين. تحمل القوات الإيرانية بطاقات هوية عسكرية صادرة عن أجهزة المخابرات الثلاث، وتضمن هذه البطاقات الوجود الإيراني في سوريا لأنها تقدم لحامليها الحماية من التبعات القانونية للعنف العشوائي.[76]

هناك أيضاً ثلاثة أشكال للتواصل تُحدد بُعداً آخر للعلاقة العسكرية بين الفرقة الرابعة وإيران:

1- على مستوى الفصائل/المقاتلين: يوجد مسؤولون للارتباط من السوريين الموثوقين لدى الطرفين، يقومون بنقل المعلومات والتنسيق بين الفرقة الرابعة والإيرانيين.

2- غرف/مراكز العمليات: أُنشِأت للإشراف وتنسيق العمليات والحملات العسكرية، تقع هذه الغرف عادة في قواعد عسكرية على مقربة من خطوط الجبهات، وتتشكل من ضباط ومستشارين إيرانيين بالإضافة الى الفرقة الرابعة وبعض الضباط القادة في الجيش العربي السوري.

3- غرفة العمليات المركزية في دمشق: يُديرها رئيس مكتب الفرقة الرابعة الأمني غسان بلال وضباطه، وتعمل الغرفة بالتعاون والتنسيق مع المكتب المركزي للمفوضية الإيرانية الواقع في فندق الروضة في السيدة زينب، حيث

---

[75] تحدث من تمت مقابلتهم عن انسحاب عسكري إيراني مفاجئ من سوريا وزيادة الاعتماد على استراتيجية بديلة تتمثل في تعزيز التأثير الثقافي. مقابلة مع مصدر، أيلول (سبتمبر) 2021. مقابلة مع جندي سوري مع المليشيات الإيرانية، أيلول 2021. مقابلة مع مسؤول اتصال سوري إيراني، أيلول 2021.

[76] مقابلة مع مسؤول اتصال سوري إيراني، أيلول (سبتمبر) 2021.

شوهد العميد غسان بلال كثيراً بين العامين 2015 و2017.[77] وادّعت مصادر وجود سجن كبير ومركز استجواب سرّيان، يتشارك إدارتهما ضباط إيرانيون مع ضباط من الفرقة الرابعة[78].

على المستوى الاستخباراتي: سار التعاون الاستخباراتي بين الفرقة الرابعة والإيرانيين بالتوازي مع التعاون العسكري. أَدارته في البدايات مجموعة من الضباط الأمنيين والمدنيين الموثوقين الذين تم تجنيدهم للقيام بهذه المهمة تحديداً. ثم تمت مأسسة هذا التعاون في العام 2015 بتشكيل فرع أمني خاص مشترك (الفرع 900). تتركز قيادة الفرع في مدينة القطيفة في محيط دمشق، بينما يشرف أيضاً على عمل العديد من الفروع التابعة له والتي تتوزع على المدن الاستراتيجية.

يقع الفرع 900 تحت الولاية القضائية للمخابرات العامة (أمن الدولة) بالتنسيق مع الأمن العسكري. ويقوم بأعمال الفرع ضباطٌ وعناصر سوريون يعاونهم مستشارون إيرانيون ولبنانيون. ويتم اختيار الجميع وفق معيار أساسي هو الحصول على تصريح أمني سوري بالإضافة لموافقة المفوضيتين الإيرانيتين المركزية والإقليمية، وذلك بعد التأكّد من تحقيقهم مواصفات المكلّف الشرعي التي توافق متطلبات الجهاد الشيعي.[79] ويُعَدُّ الفرع أيضاً من وحدات مكافحة التجسس التي تركز على الإيرانيين وعناصر حزب الله والسوريين المنخرطين في الميليشيات الشيعية، كما أنه يسجن ويستجوب عناصر الميليشيات الشيعية الذين يَعصون أو يخترقون القوانين المسْلكية (كتجارة السلاح مع المعارضة على سبيل المثال) في المركز والفروع.

يتم تحويل سوريي الجنسية (الذين تثبت إدانتهم) الى أجهزة المخابرات والضابطة العدلية السورية، شرط أن توافق على هذا المفوضية الإيرانية.[80] بالمثل، تَتّبعُ الفرقة الرابعة إجراءات مماثلة، حيث تقوم بتحويل عناصر الميليشيات الإيرانية إلى الفرع 900. ويبقى أن نذكر أن مقرّات الفرع المذكور استُخدمت مراراً كمراكز اعتقال مؤقت.

---

[77] مقابلة مع مقاتل في الفرقة الرابعة، أيلول 2021. ومقابلة مع مقاتل في المجموعات شبه العسكرية التابعة للفرقة، حزيران (يونيو) 2022.

[78] المصدر السابق نفسه.

[79] مقابلة مع أحد القادة السابقين في مكتب أمن ميليشيا الرسول الأعظم، آب (أغسطس) 2021. مقابلة مع ضابط مخابرات، تموز (يوليو) 2021.

[80] المصدر السابق نفسه.

على المستوى الاقتصادي: يُشرف مجلس الأعمال السوري الإيراني على الاستثمارات والمشاريع الإيرانية في سوريا بما فيها الشراكات مع الفرقة الرابعة،[81] ويتم هذا الإشراف عبر لجنة مشتركة تضم إلى جانب الإيرانيين سوريين من أصحاب النفوذ والارتباطات، يقومون بالمساعدة وتنظيم وتسهيل عمل المشاريع »الإيرانية،« بما فيها استثماراتٌ لبنانية واستثماراتُ حزب الله. يعمل المجلس تحت غطاء قانوني توفره له شراكته مع اتحاد غرف التجارة السورية، التي يشغل وسيطُ أعمال الفرقة محمد حمشو منصبَ أمين السرّ فيها. في الوقت نفسه يقوم مكتب بشار الأسد ولجان خاصة بالإشراف على بعض الاستثمارات الإيرانية الأخرى، كشركة العلاقات العامة والإنتاج الفني.[82] بينما يتم ترتيب الاستثمارات أخرى مع الفرقة الرابعة، وتشمل هذه الاستثمارات العديد من القطاعات، كالتنقيب واستخراج النفط الأحفوري والسيلكا واستخراج الفوسفات في دير الزور وأعمال الاستيراد والتصدير وغيرها.[83]

يبدو من هذا المنظور أن التعاون بين الفرقة الرابعة والإيرانيين قائمٌ فعلاً على المصالح المشتركة، يراعي فيه الطرفان عملية توازن القوى، ففي حين وجد الإيرانيون في قيادة الفرقة الرابعة حليفاً قوياً داخل النظام، نظرت الفرقة إلى الإيرانيين كقوة داعمة تُساهم في مساعي الفرقة للسيطرة على قطاعات اقتصادية وسياسية وعسكرية.

الفرقة الرابعة والتدخل الروسي

بالرغم من الغموض الذي يلف حيثيات التدخل السياسي والعسكري الروسي في سوريا، يبدو أن هناك إجماعاً للآراء حول أهمية هذا التدخل في نجاة نظام الأسد حتى الآن.[84]

---

[81] تشير قاعدة بيانات موقع من هم؟ (manhom.com) إلى وجود ما يزيد وجود أكثر من 165 شركة مسجلة في سوريا يملكها أو يشارك ملكيتها مستثمرون إيرانيون.

[82] OWJ Arts and Media Organization.

[83] تجدر الملاحظة أن استخراج الفوسفات يقع رسمياً من حصة الروس، إلا أن اتفاقاً مع الإيرانيين ضمن لهم حصة من هذا الاستثمار. مقابلة مع مسؤول ارتباط سوري إيراني، أيلول (سبتمبر) 2021. مقابلة مع قائد في الفرقة الرابعة، آب (أغسطس) 2021. مقابلة مع أحد قادة المجموعات الاقتصادية شبه العسكرية، أيلول (سبتمبر) 2021.

[84] Anna Borshchevskaya, Putin's War in Syria: Russian Foreign Policy and the Price of American's Absence (London, New York: Bloomsbury Publishing, 2021); Ghaidaa Hetou, The Syrian Conflict: The Role of Russia, Iran and the US in a Global Crisis (New York: Routledge, 2019).

استخدمت روسيا القوة ودعمت بشكل حاسم أهدافها في إخضاع المدنيين وقياداتهم المحلية، وأجبرتهم على الانصياع. عرض المفاوضون السوريون والروس على المقاتلين المتمردين المصالحة والحصانة والحماية الشكلية، مقابل خضوعهم التام وانخراطهم في صفوف قوات الأسد. وبالتالي ظهر الروس في مشهد الصراع السوري منذ العام 2015 بصفتهم المُعاقِب وصانع السلام، الخيّر والشرير.

راكمَ الروس فهماً عميقاً لديناميات السياسة والمجتمع في سوريا بسبب العلاقة التاريخية، وما تضمنته من تبادل ثقافي وعلمي واقتصادي وعسكري واستخباراتي مع سوريا، وانعكس ذلك الفهم على استراتيجياتهم السياسية والعسكرية في سوريا بعد أن مزقتها الحرب.

وعلى عكس الإيرانيين، سعى الروس لتأسيس نفوذ دائم وشرعي في سوريا، ليصبحوا اليوم، وبحكم الواقع، محتلاً ناعماً. فسياسة الروس الحالية بعيدة كل البعد عن إحداث تغيير جذري داخل النظام، بل هي في الواقع تركز على ضبط/تعديل أوتوقراطيته وأداء أجهزته القمعية. لتحقيق هذا النفوذ المُمأسس، يعمل الروس على ترسيخ نفوذ مؤسساتي ويخلقون شبكات من العملاء داخل المؤسسات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية السورية، وبالتحديد أكثر بين النخب السياسية والاستخبارات العسكرية والفرقة الرابعة.[85] بمعنى آخر، وافقَ الروس على أهمية الفرقة الرابعة في الاستقرار الهشّ للنظام.[86]

السردية التي وصلنا لها بعد تحليل المقابلات وحسابات التواصل الاجتماعي لهؤلاء الذين قابلناهم، والتي تركزت حول العلاقات المتبادلة بين الفرقة الرابعة وروسيا، لم تُظهِر أي جفاء بين الاثنين، بل على العكس أظهرت نوعاً من التعاون يقوم على الفائدة وتوازن القوى حسب وجهة نظر هؤلاء الأشخاص. كما أنهم عبَّروا عن دعمهم لتقوية محور الفرقة الرابعة-روسيا، الذي ينقسم إلى أصعدة واسعة تركز على المصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة، بالإضافة للمصالح العسكرية.[87]

---

[85] مقابلة مع ضابط مخابرات، أيار (مايو) 2021.

[86] يبدو أن هناك تقاسم فوائد ين أجهزة النظام، للاطلاع: مهند أبو الحسن وعروة خليفة، المكتب السري للابتزاز المالي في سوريا، موقع الجمهورية.نت، 4 كانون الثاني (يناير) 2022.

[87] مقابلة مع أحد قادة الفرقة الرابعة، نيسان (أبريل) 2021. مقابلة مع أحد قادة المجموعات الاقتصادية شبه العسكرية، أيلول (سبتمبر) 2020. مقابلة مع مصدر مطلع، أيلول (سبتمبر) 2021.

على الصعيد العسكري: إن العلاقات بين الفرقة الرابعة وروسيا متأصّلة منذ أيام سرايا الدفاع، الذين تدربوا وتجهزوا على يد خبراء روس. استمرت هذه العلاقة خلال الثمانينيات والتسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحالي. ومنذ بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا في العام 2015، قام ضابطان رفيعان من مكتب أمن الفرقة الرابعة وهما العميد عصام الخطيب والعقيد ملحم ميهوب بالتنسيق مع المبعوثين الروس في كل من القاعدة العسكرية الروسية في حميميم وفي القصر الرئاسي.[88]

لكن وجود هذه التوافقات لم يَحُل دون حدوث اختلاف حول عدة قضايا أشارت لها العديد من التكهنات والتحليلات في العام 2017، والتي أعقبها تغييرات عديدة في قيادات الفرقة الرابعة. ولا يمكن التأكيد ما إذا كانت هذه التغييرات نتيجة ذلك التوتر، إلا أنه انعكس من خلال مستوى التمثيل في الاجتماعات بين الروس والفرقة الرابعة، حيث شهدت حضورَ ماهر الأسد رئيس أركان الفرقة (قبل أن يتولى قيادة الفرقة رسمياً) ومجموعة أخرى من ضباطها، وربما رسمت مخرجات تلك الاجتماعات شكل العلاقة بين الطرفين منذ ذلك الحين.

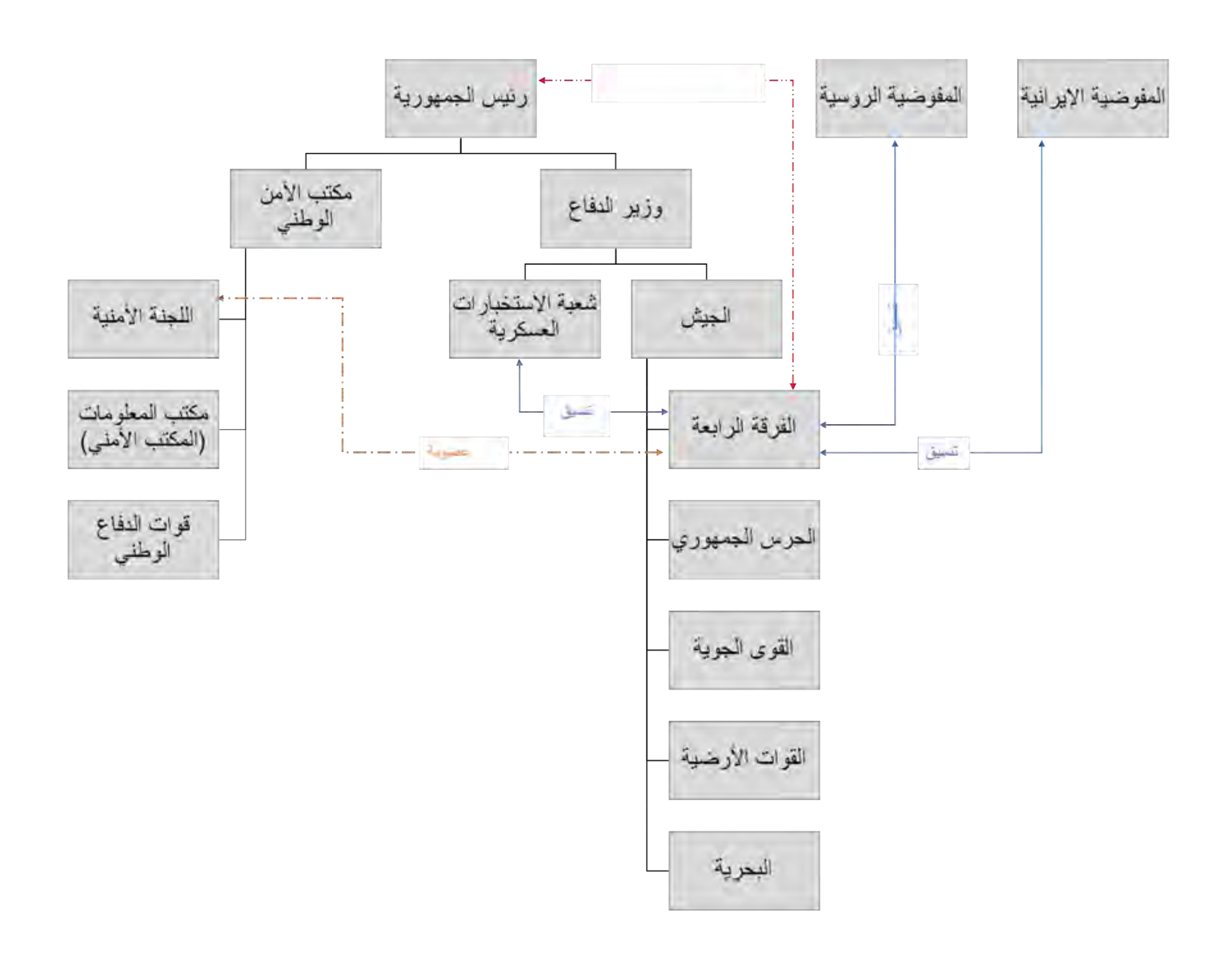
على الصعيد الاقتصادي: لا توجد براهين كثيرة على تعاون اقتصادي بين الفرقة الرابعة وروسيا. لكن التعاون التكاملي بين الفرقة الرابعة والاستخبارات العسكرية في حراسة المنشآت النفطية وطرق النقل والتجارة تشير أن الروس يغضون الطرف عن الاستغلال الاقتصادي الذي تقوم به الفرقة، إلى جانب نشاطها في زراعة وإنتاج وتصنيع المخدرات بالرغم من عواقب هذا على علاقات النظام الخارجية. وقد أصبحت سوريا اليوم دولة مخدرات تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، وأصبحت أجهزة النظام ومن بينها الفرقة الرابعة منظمات جريمة منظمة عابرة للحدود، تغرق البلدان المجاورة بالمخدرات.

على صعيد التواصل: بدأت روسيا حملات التضليل الإعلامي بهدف التشكيك بالتقارير التي فضحت عنف النظام، وتحديداً الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي استهدفت الغوطة الشرقية في عام 2013، والتي يُعتقد[89] أن الفرقة الرابعة تتشارك المسؤولية عنها. وهذا الإنكار المنظّم لجرائم النظام وإعادة صياغة سردية الحرب لا بد وأن يعود بالنفع على الفرقة الرابعة.

---

[88] المصدر السابق نفسه.

[89] Storymap, Syria's Scientific Studies and Research Center: The secretive entity behind Syria's chemical weapons program, ArcticWind, 20 October 2020.



مخطط هرمي محدود بعلاقات الفرقة الرابعة المؤسساتية المباشرة، وتموضعها في هيكلية النظام

الفرقة الرابعة ومرحلة ما بعد الحرب

إعادة الإعمار

تركت عشر سنوات من الحرب سوريا في حالة متداعية، فقد تسبب قصف النظام السوري والأطراف الدولية المشاركة في الحرب بتدمير مادي للأبنية السكنية والبنى التحتية،[90] وتُقدَّر قيمة إعادة إعمار البلد بما يتراوح بين 250 إلى 400 مليار دولار أميركي.[91]

يشكل هذا عبئاً اقتصادياً هائلاً على بلد منهك مدمر يتعرض لعنف سياسي واقتصادي مستمر، مما يجعل الاعتماد على تمويل الجهات الخارجية أمراً لا غنى عنه لإعادة الإعمار، وسيترتب على ذلك المزيد من التعقيد في عملية سياسية هي بالأصل مراوغة وتتحمل الكثير من التأويل.

يمتلك الفاعلون المؤثرون أجندات مختلفة في عملية إعادة إعمار سوريا ما بعد الحرب، فالنظام السوري يرى العملية فرصة لتوطيد سلطته واستعادة سيطرته على المستوى الوطني، فيما يربط المجتمع الدولي مساعدات إعادة الإعمار بالإصلاح السياسي. في هذه الأثناء ،ما يزال المدنيون السوريون ،بغض النظر عن انتمائهم السياسي، يكافحون لتأمين وسائل الحياة والنجاة، ويصبح هذا الكفاح أكثر صعوبة بسبب سياسة النظام السوري الاقتصادية التي تُعيق تعافي الصناعات الصغيرة مما يؤثر على قطاع المشاريع الصغيرة والمهن الحرة وغيرها، والذي يوفر مصدر دخل رئيسي للسوريين.

وبالرغم من ضبابية سيناريوهات إعادة الإعمار في سوريا ،يبدو أن الفرقة الرابعة قد حجزت حصة لها من هذه العملية. كما أن الواقع السياسي الراهن يعزز هذه الفرضية نظراً إلى أنها تهيمن وتشرف على قطاعات أساسية في عملية إعادة الإعمار، كالصناعات المعدنية والتحكم بالحدود البرية والبحرية وقطاع الشركات الأمنية الخاصة.

---

[90] A Devastating Decade, Memorial, 31 March 2021.

[91] Joseph Daher, The Paradox of Syria’s Reconstruction, Carengie Middle East Center, 4 September 2019.

تفرض هذه العوامل مجتمعة الفرقة الرابعة شريكاً لا غنى عنه، أياً يكن السيناريو الذي سيُتّبع لإعادة الإعمار، ففي حال حصول السيناريو السابق (بقاء النظام و الفرقة الرابعة) سيؤدي ذلك إلى تعزيز سلطة نخب النظام الاقتصادية والسياسية، مما سينعكس بشكل كارثي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسوريين. فالفرقة الرابعة، بالتأكيد، ستضع يدها على المصادر الاقتصادية لتعزيز موقعها، مما سيتسبب بزيادة الفقر والمعاناة المجتمعية في البلاد.

ومع هذا يبقى هناك الكثير من التحديات الاقتصادية أمام الفرقة، تخلقها عوامل داخلية وخارجية منها:

أولاً: التهديد بالإقصاء بسبب شروط الحكومات الغربية التي تربط إعادة الإعمار بالانتقال السياسي في حال عدم حصول إعادة هيكلة للجيش والمخابرات (ومن بينها الفرقة الرابعة).

ثانياً: أن يتكرر سيناريو عام 1984 عندما تمّ حل سرايا الدفاع، بحيث يعود نظام الأسد لاتباع أسلوب تقليدي يقلل فيه من الاعتماد على المؤسسة العسكرية لحساب المؤسسة الأمنية بهدف ضمان عملية إعادة الإعمار، مما سيؤدي إلى إعاقة وتقويض نمو الفرقة بحيث يعيدها لتصبح مُهمَّشة وأقلّ أهمية.

أخيراً سيعود الأمر للاستراتيجية التي ستتبعها قيادة الفرقة في معالجة شؤونها الداخلية والتشققات في هيكلها، الناتجة بشكل رئيسي عن سوء سلوك مجموعاتها شبه العسكرية وانتهاكاتهم بحق المدنيين. فبهذا المعنى ستصبح الفرقة الرابعة عائقاً في أي حلّ أو تسوية في سوريا ما بعد الحرب، وأياً يكن عندها سيناريو إعادة الإعمار، ستكون الفرقة شريكاً مثيراً للمشاكل في العملية كلها.

الإصلاح السياسي

يُجمِعُ السوريون اليوم على الحاجة الماسة لإصلاح سياسي في البلاد، لكن هذا الإصلاح أصبح مثار جدل كبير خاصة إثر ارتهانه لأجندات دولية وإقليمية. تدور نقاشات حادة عن نمط الإصلاح السياسي وأطره وكيفية تنفيذه، بما في ذلك الإصلاح المؤسساتي وإعادة هيكلة الأجهزة القمعية متمثلة بالجيش والمخابرات. وكما يطرح الباحث معن طلّاع، فإن إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية تتداخل مع نجاح الإصلاح السياسي. ويقترح طلّاع تغييراً شاملاً للمعايير

القانونية وللهيكلية الوظيفية لهذه الأجهزة.[92] وقد طرح آخرون مقاربة غير تقليدية تتمثل بحل المؤسسة بكاملها، فيما يبدو أن البعض، وتحديداً الفاعلين الدوليين في الملف السوري، يفضلون مقاربة أكثر حذراً متخوفين من تكرار سيناريو العام 2003 في العراق. في كل الحالات، ومن حيث المبدأ، يتوجب على المؤسسة العسكرية أن تدعم الإصلاح السياسي وألّا تتدخل في العملية، لكن عند النظر إلى ثقافتها وتاريخها، نلاحظ أن الجيش، وتحديداً وحدات النخبة فيه، سعت منذ بداية النزاع إلى أن يكون لها حضورٌ في العملية السياسية، فالفرقة الرابعة على سبيل المثال، وطّدت موقعها السياسي وقدرتها على النفاذ إلى الثروات الوطنية، إذ بدأت منذ العام 2017 بتأسيس شبكات غير رسمية ونمط محسوبيات لنُخبها السياسية والاقتصادية، يدعم نفوذها على المجالات الاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية.

يتمتع عناصر الفرقة والمحسوبون عليها بثقل أكبر بالمقارنة مع المنتمين إلى غيرها من المؤسسات العسكرية الأخرى، وتُعزِّزُ الفرقة تفوّقها هذا من خلال المزايا الممنوحة لأعضائها كالفوائد المادية والحماية والحصانة القانونية. ويُبدي نمط التجنيد في الفرقة شكلاً تعبوياً غير مسبوق، قادر على تجاوز الاختلافات الطائفية والاجتماعية، ليصبح انتماء العنصر المخلص للفرقة شكلاً هوياتياً مُميِّزاً لصاحبه.

وبالنظر إلى السلطة التي تمارسها الفرقة الرابعة، من المُرجَّح أن قوة الفرقة من شأنها أن تهدد نجاح الإصلاح السياسي، خاصةً إذا كان ينطوي على فكرة تستلزم تفكيكها. لذلك يجب أن تخضع وحدات النخبة إلى عملية انتقالية مُخطَّط لها، تغير من سلوك هذه الوحدات ووظائفها من أجل إنجاح أي عملية إصلاح سياسي في سوريا، وإلا فإنها ستتحول إلى عائق كبير للإصلاح وستشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار أي نظام مستقبلي.

---

[92] معن طلّاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 تموز (يوليو) 2016.

كلمة أخيرة

لعبت وحدات النخبة في سوريا دوراً حاسماً في نجاة نظام الأسد خلال النزاع الذي انطلق في أعقاب انتفاضة العام 2011، في حين كان هذا النزاع نفسه نقطة تحول أعادت تشكيل أنطولوجيا السياسة السورية. وعلى الرغم من أن دوافع الفرقة الرابعة تنبثق من مجموعة كبيرة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة، إلا أنها لم تتوان عن ارتكاب فظائع تعيد تعزيز الطبيعة الاستبدادية والأوتوقراطية للنظام. علاوة على ذلك، تلعب الفرقة دوراً مركزياً في علاقات النظام مع حلفائه الأجانب.

وبالإضافة إلى الاستثمار في الجماعات شبه العسكرية للقتال، استخدمت الفرقة الرابعة قُدراتها المؤسّساتية وغير المؤسّساتية، الرسمية وغير الرسمية، في ممارسة الاستغلال الاقتصادي الممنهج، مُتموضِعةً كوسيط إداري بين الدولة وجماعات الجريمة المنظمة، تفرض الإتاوات والرسوم والضرائب على المدنيين. كما تشرف على الإنتاج الهائل للمخدرات ثم الإتجار بها محلياً ودولياً. يمكن قراءة هذا بوصفه مؤشراً على أن نموذج حوكمة نظام الأسد يتأثر بنماذج الجريمة المنظمة أو يتشكل وفقاً لها، مما يجعله تهديداً للسلام والاستقرار الإقليمي كما العالمي.

يجب اعتبار الفرقة واحدة من أخطر المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، فنشاطاتها شبه العسكرية وأنشطتها غير المشروعة، بما في ذلك إنشاء أنماط إنتاج وسلاسل توريد جديدة، تؤدي إلى تغييرات كارثية في البنى الاجتماعية والاقتصادية السورية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن نشاطات الفرقة الرابعة آنفة الذكر تعتمد على وضع النزاع المستمر الذي يوفر لها الموارد والأسواق، فإن هذا يعني أن استمرار النزاع شرطٌ لاستمرار وازدهار الفرقة الرابعة، وهو ما يفسّر قدرتها على، ورغبتها في، تعطيل أي عملية تَحوُّل سياسي في دمشق.

تجدون على هذا الرابط تحليلاً نُظُمياً شاملاً (مخططاً بيانياً يشرح البيئة الحيوية) للفرقة الرابعة [بالإنجليزية]. يوضح هذا المخطط الذي عمل عليه الزميل وائل علواني جميع العلاقات الرسمية وغير الرسمية، بما فيها عوامل الهيمنة والمكاسب والعوامل الاقتصادية العنفية وغير العنفية: http://bit.ly/3M02XiF



الترتيب من اليمين: غسان بلال (رئيس المكتب الأمني)، ماهر الأسد (قائد الفرقة)، علي محمود (نائب قائد الفرقة)